مجلـــــــــــة

آداب الرافدين

علميّـــــة محكّمـــــة

فصليـــّـــة

تصـــدر عن كليـــة الآداب

العـــدد: السادس والسبعون

السنـــة: التاسعة والأربعون

الموصـــــــل

١٤٤٠هـ / ٢٠١٩م

الهيئة الاستشارية

- أ.د. وفاء عبد اللطيف عبد العالي – جامعة الموصل/ العراق (اللغة الإنكليزية)
- أ.د. جمعة حسين محمد البياتي – جامعة كركوك / العراق (اللغة العربية)
- أ.د. قيس حاتم هاني الجنابي – جامعة بابل/ العراق (تاريخ وحضارة)
- أ.د.حميد غافل الهاشمي – الجامعة العالمية للعلوم الإسلامية/ لندن (علم الاجتماع)
- أ.د. رحاب فائز أحمد سيد – جامعة بني سويف / مصر (المعلومات والمكتبات)
- أ. خالد سالم إسماعيل – جامعة الموصل/ العراق (لغات عراقية قديمة)
- أ.م.د. علاء الدين احمد الغرايبة – جامعة الزيتونة/ الأردن (اللسانيات)
- أ.م.د. مصطفى علي دويدار – جامعة طيبة/ السعودية (التاريخ الإسلامي)
- أ.م.د. رقية بنت عبد الله بو سنان – جامعة الأمير عبدالقادر/ الجزائر (علوم الإعلام)

الأفكار الواردة في المجلة جميعاً تعبر عن آراء كاتبيها، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة

توجه المراسلات باسم رئيس هيئة التحرير

كلية الآداب / جامعة الموصل – جمهورية العراق

E-mail: adabarafidayn@gmail.com

الرمز الدولي : ISSN 0378- 2887

آداب الرافدين

مجلة محكّمة تعنى بنشر البحوث العلمية الموثّقة في الآداب والعلوم الإنسانية باللغة العربية واللغات الأجنبيَّة

العدد: السادس والسبعون (كانون الثاني/ شباط/ آذار لسنة ٢٠١٩) السنة: التاسعة والأربعون

رئيس التحـــرير

أ.د. شفيق إبراهيم صالح الجبوري

سكرتير التحرير

أ.م.د.بشار أكرم جميل

هيئة التحرير

أ.د.محمود صالح إسماعيل	أ.د.عبد الرحمن أحمد عبدالرحمن
أ.د.مؤيد عباس عبد الحسن	أ.د.علي أحمد خضر المعـــماري
أ.م.د.سلطان جبر سلطان	أ.م.د. أحمد إبراهيم خضر اللهيبي
أ.م.د. زياد كمال مصطفى	أ.م. قتيبة شهاب احمد

المتابعة والتقويم اللغوي

م.د.شيبان أديب رمضان الشيباني	– مدير هيئة التحرير
أ.م.أسامة حميد إبراهيم	– مقوّم لغوي/ اللغة الإنكليزية
م.د. خالد حازم عيدان	– مقوّم لغوي/ اللغة العربية
م. مترجم.إيمان جرجيس أَميـــــن	– إدارة المتابعـــــة
م. مترجم.نجلاء أَحمد حســـين	– إدارة المتابعـــــة
م.مبرمج. أحمد إحسان عبدالغني	– مسؤول النشر الإلكتروني

قواعد النشر في المجلة

- يقدم البحث مطبوعاً بدقة، ويكتب عنوانه واسم كاتبه مقروناً بلقبه العلمي للانتفاع باللقب في الترتيب الداخلي لعدد النشر.
- تكون الطباعة القياسية بحسب المنظومة الآتية: (العنوان: بحرف ١٦/ المتن: بحرف ١٤/ الهوامش: بحرف ١٢)، ويكون عدد السطور في الصفحة الواحدة: (٢٧) سطراً تحت سطر ترويس الصفحة بالعنوان واسم الكاتب واسم المجلة، ورقم العدد وسنة النشر، وحين يزيد عدد الصفحات في الطبعة الأخيرة داخل المجلة على (٢٥) صفحة للبحوث الخالية من المصورات والخرائط والجداول وأعمال الترجمة، وتحقيق النصوص، و (٣٠) صفحة للبحوث المتضمنة للأشياء المشار إليها، تتقاضي هيئة التحرير مبلغ (٢٠٠٠) دينار عن كل صفحة زائدة فوق العددين المذكورين، فضلاً عن الرسوم المدفوعة عند تسليم البحث للنشر والحصول على ورقة القبول؛ لتغطية نفقات الخبرات العلمية والتحكيم والطباعة والإصدار .
- ترتب الهوامش أرقاماً لكل صفحة، ويعرّف بالمصدر والمرجع في مسرد الهوامش لدى وورد ذكره أول مرة، ويلغى ثبت (المصادر والمراجع) اكتفاءً بالتعريف في موضع الذكر الأول .
- يقدم الباحث تعهداً عند تقديم البحث يتضمن الإقرار بأنَّ البحث ليس مأخوذاً (كلاً أو بعضاً) بطريقة غير أصولية وغير موثقة من الرسائل والأطاريح الجامعية والدوريات، أو من المنشور المشاع على الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت).
- يحال البحث إلى خبيرين يرشحانه للنشر بعد تدقيق رصانته العلمية، وتأكيد سلامته من النقل غير المشروع، ويحال – إن اختلف الخبيران – إلى (محكم) للفحص الأخير وترجيح جهة القبول أو الرد .
- لا ترد البحوث إلى أصحابها نشرت أو لم تنشر .
- يتعين على الباحث إعادة البحث مصححاً على هدي آراء الخبراء في مدة أقصاها (شهر واحد)، ويسقط حقه بأسبقية النشر بعد ذلك نتيجة للتأخير، ويكون تقديم البحث بصورته الأخيرة في نسخة ورقية وقرص مكتنز (CD) مصححاً تصحيحاً لغوياً وطباعياً متقناً، وتقع على الباحث مسؤولية ما يكون في بحثه من الأخطاء خلاف ذلك، وستخضع هيئة التحرير نسخ البحوث في كل عدد لقراءة لغوية شاملة أخرى، يقوم بها خبراء لغويون مختصون زيادة في الحيطة والحذر من الأغاليط والتصحيفات والتحريفات، مع تدقيق الملخصين المقدمين من جهة الباحث باللغة العربية أو بإحدى اللغات الأجنبية، وترجمة ما يلزم الترجمة من ذلك عند الضرورة .

((هيئة التحرير))

المحتويـــــــــات

العنـوان	الصفحة
التوجيه النحوي للشاهد البلاغي وأثره في تصحيح الاستدلال به (شواهد علم المعاني أنموذجاً) أ.د. محمد ذنون يونس و أ.د. زاهدة عبد الله	١ - ٢٦
مطلع الأنوار ونزهة البصائر والأبصار لابن خميس المالقي (ت بعد ٦٣٩ هـ)دراسة تحليلية في المنهج - القسم الأول(*)- أ.د.يونس طرگي سلوم البجّاري	٢٧ - ٧٠
أنماط جملة صلة (الَّذي) الاسميَّة غير المؤكدة في القرآن الكريم - دراسة دلالية – م.د. شيبان أديب رمضان و أ.د.فراس عبدالعزيز عبدالقادر	٧١ - ٩٠
اعتراضات ابن الحاج (٧٤٦ هـ) على النحاة م. د نوفل إسماعيل صالح و أ.م. د حسين إبراهيم مبارك	٩١ - ١١٢
المروي عن أبي زيد في غريب الحديث لأبي عبيد - دراسة دلالية – م.د. أحمد محمود محمد و م.د. صلاح الدين سليم محمد	١١٣ - ١٣٨
المخفي والمكبوت في (رائحة السينما) لنزار عبد الستار (أبونا) أنموذجا م.د . محمد عبد الموجود حسن	١٣٩ - ١٥٨
مسالك الاستدلال عند سيبويه في تقويم الأخطاء النحوية م.د. سيف الدين شاكر البرزنجي	١٥٩ - ١٧٨
الندم بين البناء والهدم عند الشعراء الجاهليين م.د.آزاد عبدول رشيد و م.د.نوال نعمان كريم أحمد	١٧٩- ٢٠٤
الصلة بين الإعراب والمعنى في آيات السجدة في القرآن الكريم م.د. منى فاضل إسماعيل	٢٠٥ - ٢٢٨
جمالية التجاور الدلالي في رسائل القاضي الهروي م. ماجدة عجيل صالح	٢٢٩ - ٢٥٠
المراجعة والمعالجة في تراثنا اللغوي – دراسة في الصرف والميزان الصرفي م.م.أحمد عبدالله محمد	٢٥١- ٢٦٦
التابوت في قصة طالوت م. عمر عبد الوهاب الكحلة	٢٦٧- ٣٠٢
محاريب مراقد علماء ومشايخ الموصل في العصر العثماني أ.م.د.اكرم محمد يحيى	٣٠٣- ٣٥٠
قوى المعارضة في العصر العباسي الأول (١٩٨-٢٣٢هـ / ٨١٤-٨٤٣م) الواجهات والمقاصد أ.د. نزار محمد قادر و م.د. سرى ممتاز عبدالله	٣٥١- ٣٧٤
الحركة العمالية والنقابية المغربية ١٩٢٥-١٩٥٨ أ.م.د. سعد توفيق عزيز	٣٧٥- ٣٩٦

وظيفتا المدينة والشرطة في الأندلس وآراء بعض المؤرخين فيهما أ.م.د. برزان ميسر حامد الحميد	٣٩٧ - ٤١٨
مجتمع المغول القبلي مساكنهم ومأكلهم ومشربهم أ.م.د. رغد عبد الكريم النجار	٤١٩- ٤٤٢
آراء الأمام الذهبي في التصوف أ.م.د. عبد القادر احمد يونس و أ.م.د محمد عبد الله احمد	٤٤٣- ٤٧٨
الحروب الصليبية في أعمال المؤرخين الفرنسيين حتى نهاية القرن العشرين . دراسة في التدوين التاريخي أ.م.د. مصعب حمادي نجم الزيدي	٤٧٩- ٥١٨
من واردات بيت المال في الخلافة العربية الإسلامية (الزكاة) أ.م.د. نوري عزاوي حمود و م.د.محمد عبدالنافع مصطفى	٥١٩- ٥٥٦
ادِّعاءات التفسير العرقي للتاريخ بين الواقع العلمي والخيال الفلسفي ادِّعاءات جوستاف لوبون انموذجًا م.د. سلمان محمد خضر و م.د.كاوه عزيز إبرايم	٥٥٧- ٥٩٨
باتريس لومومبا حياته ودوره السياسي في الكونغو الديمقراطية (١٩٢٥- ١٩٦١) م.م. رغيد هيثم منيب	٥٩٩- ٦٢٠
علاقات الاسرة النواة بين الدين الاسلامي والواقع الاجتماعي (دراسة ميدانيه في مدينه الموصل) أ.م.حاتم يونس محمود و ياسر يونس محمود	٦٢١- ٦٤٨
النزوح الداخلي وتأثيره على الهجرة الخارجية في العراق (دراسة تحليلية في ظل الاحتلال الامريكي للعراق) م.د. ايمان عبد الوهاب موسى	٦٤٩- ٦٩٢
سوسيولوجيا العالم الافتراضي دراسة تحليلية في علم اجتماع الاتصال م.إيناس محمود عبدالله	٦٩٣- ٧٣٠
الفكر التطرفي وأبعاده على التنمية والتغير الاجتماعي من منظور سوسيولوجي م.م.علياء أحمد جاسم و م.م.نجلاء عادل	٧٣١- ٧٥٢
المواءمة بين مخرجات أقسام تقنيات المعلومات والمكتبات ومتطلبات سوق العمل: المعهد التقني/الموصل أنموذجًا م.م خالد نوري عبدالله	٧٥٣- ٧٧٠

النزوح الداخلي وتأثيره على الهجرة الخارجية في العراق

(دراسة تحليلية في ظل الاحتلال الامريكي للعراق)

م.د. ايمان عبد الوهاب موسى*

تأريخ التقديم: ٢٠١٨/١٠/١٠ تأريخ القبول: ٢٠١٨/١٠/٢٢

المقدمة :

ان ظاهرة النزوح الداخلي ليست جديدة بل عرفتها المجتمعات الانسانية منذ القدم والعراق على وجه الخصوص عانى منها سابقا (في ظل النظام السابق) ويعاني منها حاليا ، لا سيما بعد ان شابت عمليات النزوح في المجتمع العراقي تعقيدات كثيرة وتشابكت وتداخلت القوى والعوامل التي ساهمت في تكوين هذه الظاهرة ما بين عوامل خارجية _ محتل هدفه تدمير العراق وتغيير ديموغرافيته وتقسيمه مذهبيا وقوميا لتحقيق مصالحه ، وعوامل داخلية – جهات طائفية مذهبية قومية تحاول كل منها السيطرة عليه باستخدام التهديد والقتل على الهوية وسلاح المفخخات والتفجيرات وغيرها لاجبار الافراد على النزوح من مدنهم لتحقيق مصالحها الخاصة او مصالح من ترتبط بهم (سياسيا او اجتماعيا او مذهبيا او .....الخ)، لذا فان ظاهرة النزوح الداخلي في العراق تحمل في طياتها معاناة وتأثيرات سلبية على مختلف الصعد (الاجتماعية والاقتصادية والامنية والديموغرافية ....الخ) ، اذ قد يواجه النازحين حتى بعد نزوحهم في منطقة الوصول (المجتمع المضيف) لتهديدات مختلفة ، فالخطر يحيط بهم من كل جانب وهم يسعون الى تلبية احتياجاتهم الاساسية وقد يزداد حدة التوتر بينهم وبين المجتمعات المضيفة فضلا عن التأثيرات السلبية الاخرى ، مما قد يدفع بعضهم للهروب من هذه التحديات ولتجنب الاثار المدمرة للنزوح بالهجرة خرج العراق لذا كان هدف البحث التعرف على مدى تأثير النزوح الداخلي على الهجرة الخارجية من خلال استخدام المنهج التحليلي لاستنباط واستنتاج مدى الارتباط والعلاقة بينهما . وتوزع البحث في مقدمة واربع مباحث المبحث الاول تضمن إجراءات البحث ومنهجيته ، المبحث الثاني : تاريخ النزوح الداخلي في العراق ، المبحث الثالث : النزوح الداخلي في ظل الاحتلال الامريكي للعراق (الاسباب والاثار) المبحث الرابع : الترسيم الاجتماعي لعلاقة النزوح الداخلي بالهجرة الخارجية .

* قسم علم الاجتماع/ كلية الآداب/ جامعة الموصل .

المبحث الاول: إجراءات البحث ومنهجيته :

اولا : تحديد مشكلة البحث :

لقد ادى دخول الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣ وما قامت به قواته من ممارسة اعمال عنف مسلح ومداهمات واعتقال عشوائي للمواطنين مما جعل الكثير من المدن غير امنة ، كما تسبب باضعاف القانون والسلطة التنفيذية وانعدام الامن الذي ادى الى دخول الجماعات المسلحة التي فرضت سلطتها وسيطرتها على الاحياء والمناطق ومارست خلالها اساليب مختلفة من الضغط والتهديد بحق السكان العزل فضلا عن اثارة الفتنة الطائفية بتفجير مرقد الامامين العسكريين والتي جعلت الجماعات المذهبية تمارس العنف الطائفي من خلال القتل على الهوية وتدمير المنازل وغيرها هذه الظروف الاستثنائية بمجملها ساهمت على اجبار العديد من السكان على النزوح ومغادرة مناطقهم باتجاه مدن تصوروا انها اكثر امانا واستقرارا اذ ارتفع اعداد النازحين داخليا الذين يعانون من اوضاع نزوح مطول استمر لسنوات اذ حل العراق ثالث البلدان التي تضم اكثر من مليون نازح داخلي بعد السودان وكولومبيا ، فارتفاع اعدادهم قد ترتب عليه اثارا اجتماعية واقتصادية وسياسية وامنية وديموغرافية نفسية خطيرة لا سيما وان نزوح الافراد لم يكن مخططا له لا على المستوى الفردي او الاسري ولا على المستوى المجتمعي ، اذ لم يكونوا اصحاب القرار في اتخاذه بل اجبروا عليه ، لذا فقد يختار بعضهم وللتخلص من تلك الاثار الخطيرة ، الهجرة الى خارج العراق لا سيما وان الهجرة قرار يتبناه الفرد ويسعى للاعداد له ، لا لاسيما مع ظهور موجة هجرة الى خارج العراق في تلك الفترة اذ حل العراق بالمرتبة الثانية بعد افغانستان (التي كانت محتلة من قبل الامريكان ايضا) في عدد المهاجرين الحاصلين على اقامة رسمية في دول العالم المختلفة ليبلغ عددهم ١,٤٢٨,٣٠٠ ، مما قد يشير الانتباه الى احتمال او امكانية وجود علاقة او رابط يربط بين الظاهرتين نتيجة ارتفاع معدلاتها في نفس الفترة الزمنية (احتلال العراق) لذا من الممكن ان نختصر مشكلة البحث في التساؤلات الاتية :

هل كان للنزوح الداخلي وازدياد معدلاته وتأثيراته الخطيرة (اجتماعية ، اقتصادية ، نفسية ، امنية على الفرد والمجتمع) دورا في ازدياد الهجرة الى خارج العراق؟ هل هناك علاقة بين النزوح الداخلي والهجرة الخارجية ؟ هل للنزوح الداخلي تأثير على الهجرة الخارجية ؟

ثانيا : أهمية البحث

تتجلى اهمية أي بحث من اهمية الموضوع الذي يتناوله ، وبحثُنا يتناول موضوعين او ظاهرتين من اهم الظواهر التي كان لها تأثيرات خطيرة (اجتماعية ، اقتصادية ، سياسية ، نفسية وامنية) على الفرد والمجتمع العراقي في ظل الاحتلال الامريكي ، ولا ننكر انهما قد استأثرنا باهتمام الدراسين والباحثين فهناك دراسات وبحوث اكاديمية على مستوى الجامعات واخرى اعدتها مراكز البحوث ، عد لها ولا حصر تناولت ظاهرة النزوح الداخلي باسبابه وتأثيراته السلبية المختلفة وظاهرة الهجرة الخارجية بمسبباتها واثارها في اغلب المجتمعات ، سوريا ، الاردن ، تركيا ، مصر وغيرها ، اذ تمت دراسة كل موضوع على حدة ، وليس من بان المبالغة اذا قلنا انه لا توجد دراسة واحدة تناولت مدى ما يشكله النزوح الداخلي من تأثير على ارتفاع معدلات الهجرة الخارجية ، أي لا توجد دراسة ربطت ما بين الظاهرتين لا سيما مع تزامن ارتفاع معدلاتهما في حقبة الاحتلال الامريكي للعراق او الحقب السابقة سواءا عراقيا او دوليا ولو حتى بصورة جزئية او ضمنية ، ومن هنا تأتي اهمية بحثنا لهذا الموضوع لندرته ولانه يبتعد عن النمطية من جهة وعن دراسة الموضوعات المتكررة في الدراسات الاجتماعية من جهة اخرى .

ثالثا : اهداف البحث

ان الهدف العام لهذه الدراسة التعرف على ظاهرة النزوح الداخلي ومدى تأثيرها على الهجرة الخارجية من العراق في فترة الاحتلال الامريكي للعراق ٢٠٠٣-٢٠١١ . ويتدرج تحت هذا الهدف جملة من الاهداف الفرعية :

١. التعرف على مدى تنامي ظاهرة النزوح الداخلي عدديا من حيث حجمها من جهة وتوسعها ومدى شموليتها في المجتمع العراقي من جهة اخرى .
٢. التعرف على اهم المسببات الرئيسية للنزوح الداخلي.
٣. التعرف على العوامل (الاثار السلبية للنزوح الداخلي) المؤثرة على قرار الفرد في التحول من النزوح الداخلي الى الهجرة الخارجية .
٤. التعرف على ماهية الالية التي يتحول بها النارح الداخلي لمهاجر الى خارج العراق .
٥. وضع ترسيمة اجتماعية (مخطط) يوضح العلاقة بين الهجرة الخارجية والنزوح الداخلي.

رابعا : نوع البحث ومنهجيته

تم الاختيار لتكون نوع هذه الدراسة دراسة تحليلية لاسباب منها :

١. عدم امكانية دراسة المبحوث دراسة دراسته ميدانية لعدم قدرة الباحثة في الحصول على عينة من المهاجرين خارج العراق وتحديدا من الذين كان النزوح الداخلي وتأثيراته السلبية دافعهم للهجرة الى خارج العراق .

٢. لطبيعة الموضوع وحداثته ليس من حيث تناوله لظاهرتي الهجرة الخارجية والنزوح الداخلي المدروستين سابقا بل من حيث سياق تناوله في الربط بينهما .

لذا فقد تم الاعتماد على الاسلوب التحليلي باستخدام عمليات الوصف والتحليل والتركيب عن طريق تطبيق المنهج التحليلي الوصفي الاستنباطي الذي يتماشى مع طبيعة البحث من جهة وللوصول الى استنتاجات وطرح الحلول على شكل توصيات للجهات ذات العلاقة من جهة اخرى.

خامسا : مفاهيم البحث :

١. النزوح الداخلي :

النزوح لغة : نزح ما ينزح ونزحَ نزحاً ونزوحاً فهو نازح والمفعول منزوح ، نزحت الدار بعدت ، نزح عن بلاده رحل عنها ، نزح الى مكان اخر انتقل ، والنازح المسافر عن بلاده ، بعد عنها ، استقر النازحون في الخيام .[١]

اما النزوح اصطلاحا : فيعني ابتعاد الانسان عن بيته الى منطقة اخرى لاسباب عديدة قد تكون نتيجة اخطار وقعت او خشية وقوعها او نتيجة كوارث طبيعية [٢] . فمصطلح النزوح ، يعني ترك المكان [٣]. فالنزوح مفهوم يدخل في باب الهجرة القسرية التي تكون بدافع الهروب من موقف غير مرغوب فيه في بلد الفرد الاصلية . [٤]

(١) ابن منظور ، لسان العرب ، المجلد الخامس ، الطبعة الثالثة ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٩٤ ، ٢٣٢-٢٣٣.

(٢) القانون الدولي الانساني ، اللجنة الدولية للصليب الاحمر ، ط٢ ، ايار ، ٢٠٠٢ ، ص٢٧.

(٣) ريتشارد بيرتشود واخرون ، معجم الهجرة ، المنظمة الدولية للهجرة ، مكتب القاهرة للمهام الاقليمية ، ٢٠٠٤ ، ص١٧٥.

(٤) علي عبد الرزاق الجلبي ، علم اجتماع السكان ، دار المسيرة للنشر ، عمان ٢٠٠٣ ، ص٢٩٣.

والنزوح الداخلي عرفه جانب من الفقه الدولي بانه ترك الافراد لديارهم واضطرارهم للهرب نتيجة للنزاعات المسلحة او لحالات عنف سائدة او لانتهاكات حقوق الانسان او للكوارث الطبيعية او لتفادي هذه الاوضاع . (١)

وعرف بأنه عملية فرار الاشخاص من ديارهم بسبب تهديد حياتهم او امنهم او حريتهم بسبب اعمال العنف او عدوان خارجي او نزاعات داخلية او خرق عام في حقوق الانسان او أي ظروف اخرى اخلت بشدة بالنظام العام في بلدهم . (٢) ولقد عرفت الامم المتحدة النازحون داخليا بانهم الاشخاص او مجموعات من الاشخاص الذين اجبروا او اضطروا للهروب او ترك ديارهم او اماكن اقامتهم . (٣)

واشارت وزارة الهجرة والمهاجرين العراقية الى النازحين بانهم العراقيين الذين اكرهوا او اضطروا للهرب من منازلهم او تركوا اماكن اقامتهم المعتاد داخل العراق لتجنب اثار نزاع مسلح او انتهاك للحقوق الانسانية او كارثة طبيعية او بفعل الانسان او جراء تعسف السلطة او بسبب مشاريع تطويرية . (٤)

التعريف الاجرائي للنزوح الداخلي :

حركة الفرد او الجماعة من مكان الى اخر داخل حدود الدولة لفترة مؤقتة وتتم رغما عن ارادة النازح بسبب مؤثر مهدد للحياة (عنف طائفي ، جماعات ارهابية ، جماعات اجرامية منظمة) او اية عوامل اخرى (نقص الخدمات ، بطالة .... الخ) تدفع بالنازح الى مغادرة والتوجه الى مكان اخر رغبة في الخلاص من تلك الظروف او بانتظار زوالها.

٢. **الهجرة الخارجية :**

٣. **مشتقة من الهجر وهو ضد الوصل وبابه نضر** . هجر يهجره هجرا وهجراناً و الصفة هي مهاجر والجميع مهاجرون وهي الخروج من ارض الى ارض وسمي المهاجرون كذلك لانهم تركوا ديارهم ومساكنهم التي نشئوا فيها ولحقوا بدار ليس لهم بها اهل ولا مال (٥) .

---

(١) علي صادق ، القانون الدولي العام ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ١٩٩٠ ، ص٢٩ .

(٢) فضيل شنطاوي ، حقوق الانسان والقانون الدولي الانساني ، ط٢ ، دار الحامد للنشر ، عمان ، ٢٠٠١ ، ص ٢٤٢ .

(٣) الامم المتحدة ، وثيقة الامم المتحدة addz/53/1998/E/GN4 الفقرة ٢ في ١٩٩٨/٤/١٧.

(٤) دليل وزارة الهجرة والمهجرين ، وزارة الهجرة والمهجرين ، الفصل الثاني ، بغداد ، ٢٠٠٩ ، ص٥.

(٥) ابن منظور ، لسان العرب ، ج٩ ، دار الحديث ، القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص ٦٣٨.

والهجرة الخارجية اصطلاحا : عملية انتقال الافراد من دولة الى اخرى بقصد الاقامة الدائمة. (١)

وعرفت بانها الحركة التي تحصل بارادة الفرد وبرغبته في تحسين حالته الاقتصادية او الاجتماعية او قد يكون مجبرا عليها للهروب من موقف غير مرغوب فيه في بلد الفرد الاصلية ، كالاضطهاد الديني او الاختلاف العنصري او الحرمان من حق مشروع او لظروف الحرب او الاحتلال عن طريق الغزو الخارجي . (٢)

وعرفها قاموس علم الاجتماع : بانها حركة دائمية نسبيا يقوم بها شخص او جماعة تتخطى الحدود السياسية نحو منطقة او مجتمع اقامة جديد (٣) . وعرفت بانها حركة انتقال فيزيقي للافراد او الجماعات من منطقة عيش واقامة دائمة اعتادوا عليها الى منطقة اخرى شريطة توافر القصد والنية على الاستمرار في المنطقة الجديدة فترة زمنية ليست قصيرة (٤) .

التعريف الاجرائي للهجرة الخارجية : حركة انتقال الافراد او الجماعات من الموطن الاصلي الى بلد اخر متخطين الحدود السياسية بارادتهم او مضطرين او مجبرين للعمل على تحسين مستواهم المعيشي او الخدمي او للتخلص من ظروف حرب او انفلات امني يهدد حياتهم او اضطهاد ديني او خلال عنصري او تهميش او عنف طائفي . بقصد الاقامة في البلد المضيف بما لا يقل عن سنة او بصورة دائمية .

المبحث الثاني : تاريخ النزوح الداخلي في العراق

لقد تنوعت دوافع النزوح ومسبباته تبعاً للظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والطبيعية وحتى الامنية التي مر بها المجتمع العراقي طوال عقود ، وفقا لذلك سيتم تقسيم

(١) احلام احمد عيسى ، تأثير الهجرة الخارجية للشباب على الواقع الاقتصادي والاجتماعي للعراق ، دراسة في الجغرافية السياسية ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية ، العدد ٥٥، ٢٠٠٤ ، ص ١١٩.

(٢) خليل عبد الهادي البدو ، علم الاجتماع السكاني ، ط١ ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، ٢٠٠٩ ، ص٦٤-٦٥.

(٣) محمد عاطف غيث ، قاموس علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ٢٠٠٦ ، ص٢٨٩.

(٤) السيد عبد العاطي السيد ، جمعة دمين سعد ، السكان والمجتمع ، القاهرة ، ٢٠٠٨ ، ص٢٢٥.

تاريخ النزوح في العراق وفقا ما مر به من ظروف ولاختلاف دوافعها ومسبباتها ووفقاً لاختلافها الزمني

اولا : النزوح الداخلي في العراق قبل عام ١٩٦٨

لقد بدأ تيار من النزوح في الظهور في عهد الاحتلال البريطاني في الحرب العالمية الاولى عندما شكلت سلطات الاحتلال جيشاً محلياً من ابناء العشائر الجنوبية والذي عرف باسم (الشبانة) وعمدت الى مد سكك الحديد مما يسهل الاتصال بين المناطق المختلفة لا سيما الريفية المنعزلة ومراكز المدن [١].

كما حصل تيار نزوح اخر بعد تأسيس حكومة العراق عام ١٩٢١ اذ كانت اغلبية افراد القوات المسلحة من الجنود (الجيش والشرطة) يتم تجنيدهم من ابناء الريف مما يدفع اهلهم الى النزوح معهم الى بغداد و المدن الرئيسية الاخرى . [٢]

ولقد تضافرت بعدها عدة عوامل (نظام الاستيلاء على الاراضي ، الملكية العشائرية ، استمرار قانون دعاوي العشائر الذي تحكم بالعلاقات الاجتماعية ومسببا لمشكلات اجتماعية خطيرة واستمر ساري المفعول لغاية ١٩٥٨ ، صدور قانون التسوية عام ١٩٣٢) [٣] ادت بمجموعها بمرور الوقت الى تشجيع اعداد متزايدة من الفلاحين على النزوح بعيدا عن الارض والبحث عن عمل في المدن ، لاسيما بعد التحسن النسبي في الاقتصاد الذي اعقب الانتاج النفطي المتزايد في الخمسينات [٤] فوجود الصناعات النفطية في كركوك والبصرة والموصل وغيرها ساعدت على زيادة اعداد النازحين لحاجة هذه الصناعات للايدي العاملة ، (فنزحوا بنية البحث عن عمل لحين تحسن الوضع الاقتصادي في الريف) [٥]، كما تعد الكوارث الطبيعية عاملا مهما لدفع الناس الى النزوح وترك منازلهم فتعرض نهر دجلة للفيضان ادى الى نزوح افراد القرى التي تقع على ضفتيه

---

(١) سالم خلف عبيد ، المجتمع الريفي ، مطبعة جامعة الموصل ، العراق ، ١٩٩٥ ص ١٣٦.

(٢) سهيل صبحي سلمان ، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق بين عام ١٩٤٥–١٩٥٨ ، ط١ ، المكتبة الوطنية ، بغداد ، ٢٠٠٩ ، ص١٩٦.

(٣) لاهاي عبد الحسين – اثر التنمية والحرب على الانشاء في العراق ١٩٦٨–١٩٨٦ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ٢٠٠٦ ، ص٣٢.

(٤) ماريون فاروق سلوغت ويستر سلوغت ، من الثورة الى الدكتاتورية العراق منذ ١٩٥٨ ، ترجمة مالك النبراسي ، منشورات الجمل ، بيروت ، ٢٠٠٣ ، ص ٦٤.

(٥) سهيل صبحي ، مصدر سابق ، ص ٢٣٢.

الى المدن او القرى المجاورة وهذا حدث اكثر من مرة لا سيما بقوة عند فيضان ١٩٥٤. (١)

وازداد اعداد النازحين بعد قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ لا سيما بعد صدور قانون الاصلاح الزراعي الذي اقر بتوزيع الاراضي على صغار الفلاحين والذي ادى الى صراع بين الاغوات والشيوخ من جهة وبين الفلاحين من جهة اخرى حيث لجأ كبار الملاك الى اغتيال انشط المناضلين من الفلاحين المدافعين عن حقوقهم اذ بلغ عدد القتلى بالعشرات مما ادى بالفلاحين الى ترك الارض والنزوح الى المدن .

فالنزوح الداخلي سبب انخفاضا في عدد سكان المحافظات الجنوبية في حين ارتفع عدد سكان بغداد من (٥٣٥،٤٥٩) نسمة الى ما يقارب (٧٩٣،١٨٣) بين عامي ١٩٤٧-١٩٥٨ (٢) ، كما شهدت بغداد نزوحاً اليها من اقضية وانواحي مدينة العمارة للتخلص من الفقر والمرض وللنقص الحاد في الخدمات التعليمية والصحية فسكنوا بصورة مؤقتة في اطراف بغداد (لاعتقادهم بإن نزوحهم لفترة مؤقتة ولمدة قصيرة) في صرائف شكلوا بعد الاستقرار فيها ما كانت تدعى بمدينة الثورة سابقا مدينة (الصدر حالياً) . (٣)

ما سبق يقودنا للاستنتاج الى ان النزوح الداخلي في العراق في تلك الفترة كان لاسباب اقتصادية واجتماعية لعبت الدولة فيها دورا مباشراً عن طريق سياساتها الاقتصادية السلبية والخاطئة بسوء توزيع ملكية الاراضي واهمال الاراضي الزراعية ومشاريع الري وسياسات التنمية الاجتماعية والاقتصادية غير المخطط لها بدقة بعدم التوازن في توزيع مشاريع الاعمار بين المدن والارياف والاختلاف في مستويات توزيع الخدمات وغيرها ادت بمجملها الى تشجيع الافراد او اجبارهم على النزوح.

ثانياً : النزوح الداخلي في العراق بعد عام ١٩٦٨ ولغاية الغزو الامريكي للعراق

شهدت هذه الحقبة من تاريخ العراق احداث سياسية متلاحقة وصراعات داخلية افتعلتها الحكومات التي تسلمت زمام الدولة في تلك الفترة والتي اثرت بشكل كبير على حركة النزوح ومستوياته وابعاده واهمها :

(١) سالم خلف عبيد ، مصدر سابق ، ص١٣٧.

(٢) ماريون فاروق سلوغت وبيتر سلوغت ، مصدر سابق ، ص٥٦.

(٣) تقرير التنمية البشرية في العراق ، جمعية الاقتصاديين العراقيين وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ، بغداد ، ١٩٩٥، ص٣١-٣٢.

١. التمرد الكردي في شمال العراق : كان يحذو الاكراد الامل في الحصول على حكم ذاتي في منطقة كردستان العراق والتي وعدوا بها منذ عشرينات القرن الماضي في مؤتمر باريس للسلام عام ١٩١٩ضمن اتفاقية سيفر والتي نصت على قيام دولة كردية في مناطق جنوب تركيا الا ان املهم خاب لا سيما عندما لم تتضمن الاتفاقية البريطانية العراقية اية ضمانات لهم بشأنها . فظل منذ ذلك الحين الاكراد في حالة عصيان متفاوتة الدرجات ضد الحكومات العراقية المتعاقبة اشدها كانت في فترة الستينات عندما احتلت قوات كردية زاخو فانتقمت الحكومة بتدمير قرى برزان وكانت تلك بداية حملة طويلة استمرت حتى عام ١٩٧٥ ، فقد شهد النصف الاول من عقد السبعينات فرار ونزوح مئات الالاف من الاكراد من منازلهم بسبب الهجمات العسكرية العراقية ضد الميليشا الكردية (البيشمركة) او اجبارهم على الرحيل الى قرى انشأت على الطرق الرئيسية او في السهول حيث بلغ عدد من نزحوا او هجروا قسرياً ٦٠٠٠٠٠ الف شخص اذ بلغ عدد القرى التي نزح منها اهلها ما يقارب ٢٠٠٠ قرية بين عام ١٩٧٦-١٩٧٩. (١)

٢. تعريب كركوك لم يكن الخلاف بين الاكراد والحكومة العراقية على الحكم الذاتي فقط بل على الحدود الادارية للاقليم فقد كانت كركوك من اهم نقاط النزاع لما للمدينة من خصوصية حيث يسكنها خليط من الاكراد والعرب والتركمان (٢) اذ طالب الاكراد بها مبررين دعواهم بارتفاع حجمهم الديمغرافي فيها الا انه ونتيجة للموقع الجيوستراتيجي للمدينة من ناحية ولاهميتها الاقتصادية اذ تعد من المحافظات الغنية بالنفط من ناحية ثانية (٣) لذا بدأت في السبعينات ملامح التوجه الحكومي لتغيير التركيبة الديمغرافية للمدينة بتطبيق ما يسمى بتعريب المدينة (إحلال غالبية عربية بدل الغالبية الكردية)

(١) انظر ماريون سلوغت وبيتر سلوغت ، مصدر سابق ، ص ٢٦٢-٢٦٤ وكريس دافيز ، العراق في كتاب جيسي هامنتن ، المرحلون داخليا ، تقرير عالمي ، لندن ، ١٩٩٨ ، ص١٨ ، وجون فاوست وفيكتور تانر ، المرحلون داخليا في العراق ، ط١ ، معهد بروكنز ، مشروع التحليل الستراتيجي والدراسات الدولية (سايس) تشرين الاول ، ٢٠٠٢ ، ص٧ ، وجاريث ستانسفيلد ، العراق والشعب والتاريخ والسياسة ، دراسات مترجمة ، مركز الامارات للدراسات والبحوث ، ط١ ، ٢٠٠٦ ،ص ٦٠-٧٥ ، ورشيد الخيون ، الاديان والمذاهب بالعراق ، ط٢ ، منشورات الجمل، كولونيا ، المانيا ، ٢٠٠٧ ، ص ٢٠١٤.

(٢) جراهام فولر ، هل سيقوى العراق على البقاء موحدا ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبوظبي ، ٢٠٠٢ ، ص٤١.

(٣) ليام اندرسون وغاريث ستانسفيلد ، عراق المستقبل ، دكتاتورية ام ديمقراطية ام تقسيم ترجمة رمزي ق.بدر ،الفرات للنشر والتوزيع. بيروت ، ٢٠٠٥ ، ص٣٨٨ .

وليتحقق هذا التغيير بشكل اسرع عملت الحكومة حينها على طرد الكثير من التركمان والاكراد وتوطين العرب محلهم ومنحت لها اسما جديدا لها لتكون محافظة التأميم بدلا من كركوك[١].

منذ بدأت عمليات تهديد للاكراد والتركمان لاجبارهم على النزوح من كركوك وطوزخورماتو وغيرها الى مناطق عربية حيث سجلت البعثة الدولية لحقوق الانسان ١٢٥ الف مواطن من التركمان تعرضوا للتهجير[٢] ، وجرى ابعاد مئات الالوف من الاكراد الى مواقع صحراوية في جنوب العراق وبالفعل تم تغيير التركيبة الديمغرافية للمدينة ، فقد اظهر احصاء عام ١٩٥٧ [٣] ان الاكراد كانوا يشكلون ٥٥% من سكان المدينة في حين العرب ٣٠,٨% لكن وفقا لاحصاء عام ١٩٩٧ فان عدد السكان العرب قد ارتفع بنسبة ٧٢,٥% في حين انخفضت نسبة الاكراد بواقع ٢٠,٩%[٤] .

٣. الحرب العراقية الايرانية : لم تكن للنزاعات الداخلية وحدها الدور الكبير في التأثير على حركات النزوح داخل العراق فقد بدأت منذ الثمانينيات حقبة جديدة لازمات في علاقة العراق الخارجية وتأزم علاقاته مع دول الجوار وغيرها لغاية غزو العراق واحتلاله ، حيث شهد العراق خلالها عمليات نزوح متوالية لعدد كبير من السكان شمالا وجنوبا منذ عقد الثمانينيات ولا تزال لوقتنا الحاضر ، ففي عام ١٩٨٠ اندلع القتال والحرب الفعلية بين العراق وايران ونتيجة لاشتراك البلدين بخط حدودي يبلغ ١٣٠٠ كم وبسبب استخدام انواع مختلفة من الاسلحة المدمرة ، اجبرت اعداد كبيرة من سكان القرى والمدن الحدودية على النزوح للمناطق الامنة داخل العراق [٥] اذ ادت العمليات العسكرية والقصف الجوي الهمجي دورا في دفع السكان للنزوح تلقائيا وبصورة مفاجئة ودفعة واحدة

(١) فالح عبد الجبار واخرون ، الاثنية والدولة ، ترجمة عبدالاله النعيمي ، معهد الدراسات الاستراتيجية ، بغداد ، بيروت ، ٢٠٠٦ ، ص٣٠٤.

(٢) رشيد الخيون ، مصدر سابق ، ص٢١٤.

(٣) الجمهورية العراقية ، وزارة التخطيط ، الدائرة الرئيسية للاحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية العامة ، ١٩٥٧ ، مطبعة الزهراء ، ١٩٥٨ ، ص٥،

(٤) وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، خلاصة توزيع السكان بحسب القومية والمحافظة لسنة ١٩٩٧.

(٥) ماريون فارون سلوغت وبيتر سلوغت ، مصدر سابق ، ص ٣٩٦-٣٩٨.

لعدد كبير من السكان ولقد احدثت الحرب العراقية الايرانية تغييرا في التركيبة الديمغرافية لعدد كبير من المدن العراقية القريبة من مواقع القتال [١] ، ومع انه لا توجد احصائيات دقيقة (حول عدد النازحين) الا ان طول الخط الحدودي وطول فترة الحرب يوضحان ان اعداد النازحين لا بد وان تكون غير قليلة. فسكان البصرة مثلا كان تعدادهم حتى اواخر السبعينات قرابة مليون ونصف مواطن غير ان ظروف الحروب ادت الى تناقص اعداد سكانها الى ٨٥٠ الف نسمة عام ١٩٩١ [٢] واصبحت المحافظات التي تقع بالجزء الغربي والجنوبي الغربي لا سيما بغداد وكربلاء وبابل مركزا لجذب الذين نزحوا بسبب مخاطر الحرب مع ايران[٣]

٤. حملات الانفال العسكرية : بالنظر الى وجود منطقة الاكراد (كردستان) بين ايران و العراق فسرعان ما وجدوا انفسهم مضطرين للانحياز لاحد الطرفين وهذا ما حدث بعد سجال بين الحزبين الحاكمين في كردستان (الديمقراطي والوطني) عام ١٩٨٥ وقد حقق الاكراد بالتحالف مع ايران نجاحات عسكرية [٤] وعلى ضوء هذه النجاحات التي شكلت خطراً على البلاد قامت الحكومة العراقية بشن حملة عسكرية عام ١٩٨٥ ، وفي عام ١٩٨٧ قامت القوات العراقية بشن هجوم عسكري على شمال العراق عرف باسم (الانفال) تم من خلاله تدمير مئات القرى واجبار سكانها على النزوح والاقامة في اطراف المدن [٥] الا ان اشد تلك العمليات العسكرية كانت اقترنت بتسمية الانفال الكبرى والتي امتدت من ٢٣ شباط الى ٦ ايلول من عام ١٩٩٨ في سبع عمليات عسكرية متوالية لاعادة فرض سيطرة الحكومة على كردستان ولتحرير الاراضي العراقية التي كانت تسيطر عليها ايران كحاج عمران وبنجوين وغيرها وقد استخدمت في هذه الحملات كل انواع الاسلحة حتى الكيميائية منها [٦] ، وفي الاشهر الاولى من مباشرة بتنفيذ العمليات جرى محو الحياة من ٩١٢ قرية وناحية وتم ترحيل (عوائل المخربين) من سن

(١) علي حنوش ، العراق مشكلات الحاضر وخيارات المستقبل ، ط١ ، دار الكنوز الادبية ، بيروت ، ٢٠٠٠ ، ص٢١.

(٢) تقرير التنمية البشرية في العراق ، ١٩٩٥ ، مصدر سابق ، ص٣١-٣٢.

(٣) علي حنوش ، مصدر سابق ، ص ٢١٥.

(٤) جاريث ستانسفيلد ، مصدر سابق ، ص٢٤٤.

(٥) علي حنوش ، مصدر سابق ، ص ٢١٤-٢١٥.

(٦) ماريون فاروق سلوغت وبيتر سلوغت . مصدر سابق . ص ٢١٤-٢١٥.

١٢سنة الى ٥٠سنة وتهجير امهاتم واسرهم [١] وقد كان من اهم نتائج صولات الانفال نزوح ٨٠٠ الف مواطن كردي بعد تدمير ٤ الاف قرية . [٢]

٥. تجفيف الاهوار وتدميرها : ادت العمليات العسكرية مع ايران الى نزوح اعدادا من عرب هور الحويزة ، اذ قدرت اللجنة الدولية للصليب الاحمر اعداد النازحين من هذه الاهوار بحدود (٨٠٠٠) نازح [٣] وقد اتخذت من قبل بعض حركات المعارضة للنظام العراقي (اثناء الحرب) كمركز لشن هجمات على القوات العراقية اذ اصبحت الاهوار مركزا لايواء المعارضين ومصدراً للاخلال بالامن ، لذلك اتخذت الحكومة العراقية حينها قراراً بتجفيف الاهوار للسيطرة عليها وعلى من يتسلل داخلها في عام ١٩٨٥ مما اخل بالبيئة الطبيعية بمنطقة الاهوار وفي عام ١٩٨٨ استكملت القوات العراقية هجومها على القرى والسكان في الاهوار وفي التسعينات بعد غزو الكويت وقمع الانتفاضة في الجنوب عادت القوات العراقية الى الاهوار لانهاء ما بدأته من عمليات تجفيفها مما ادى الى التأثير في البناء الاجتماعي للسكان وندرة الموارد الطبيعية فيها مما ادى لانتشار البطالة وارتفاع مستويات الفقر والتي ادت الى اجبار السواد الاعظم على النزوح منها الى مناطق اخرى داخل العراق [٤].وقبيل الشروع ببرنامج تجفيف الاهوار واسع النطاق كان التقدير الاجمالي لعرب الاهوار هو (٤٠٠٠٠٠) نسمة في اواخر ١٩٩٨ حدد المقرر الخاص لحقوق الانسان في العراق ان عدد نازحي الاهوار بلغ ٢٠٠ الف نازح .

٦. انتفاضة شمال وجنوب العراق : بعد انسحاب الجيش العراقي من الكويت بدأت بوادر الانتفاضة في جنوب العراق في شهر شباط ١٩٩١ وبدأت بمدينتي الزبير وابي الخصيب قبل ان تنتشر الى البصرة والنجف وكربلاء وغيرها ، الا ان عدم تلقي الانتفاضة الدعم من الحلفاء او من أية جهة قد ادى الى قمعها من قبل القوات الموالية

(١) زهير الجزائري ، المستبد صناعة ، صناعة قائد صناعة شعب ، معهد الدراسات الاستراتيجية ، بيروت–بغداد ، ٢٠٠٦ ، ص٦٤٧.

(٢) علي حنوش ، مصدر سابق ، ص٢١٥.

(٣) جون فاوست ، وفكتور تانر ، مصدر سابق ، ص ٤٦.

(٤) انظر – عدي بجاي ، هور الحمار ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم علم الاجتماع ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٦ ، ص١٠٤–١٠٧.وجون تاوست وفكتور تانر ، مصدر سابق . ص ٤٦ – ٥١، وماريون فاروق سلوغت وبيتر سلوغت ، مصدر سابق . ص٣٩٧.

لصدام حسين اذ جرى خلالها قصف العتبات المقدسة في كربلاء والى قمع المتمردين بوحشية متناهية حيث تم قتل نحو ٣٠٠٠٠٠ شخص ونزح كثيرين الى الاهوار او الى الحدود السعودية والايرانية هربا من بطش وثأر القوات العراقية التي لاحقتهم[١]. وفي الشمال بدأت الانتفاضة يوم ٤ اذار بمدينة رانيا واستولت قوات البيشمركة على مدينة السليمانية وبعدها بايام على اربيل ودهوك وفي اواخر اذار حرك صدام حسين الحرس الجمهوري من الجنوب نحو الشمال اذ جرى استعادة كركوك والسليمانية في نيسان ، القتال ارغم ما يزيد على (١,٥) مليون مواطن كردي على النزوح من منازلهم الى الحدود التركية والايرانية ليعيشوا في ظروف بالغة القسوة والصعوبة على الحدود ، وقد عاد الجزء الاكبر منهم بعد تبني مجلس الامن القرار ٦٨٨ القاضي بمنع الطيران العراقي من قصف المدن وانهاء قمع المدنيين ، مما ادى الى الاستقلال الذاتي للاكراد في كردستان العراق ترتب عليه عودة اغلب النازحين ، الا انه قابلها حركة نزوح معاكسة من اقليم كردستان الى المحافظات الاخرى للذين كانوا يعملون موظفين في اقليم كردستان من العرب او الافراد الموالين لنظام صدام حسين حتى من الكورد [٢].

٧. النزوح قبيل الغزو الامريكي للعراق واحتلاله : قبيل العمليات العسكرية والحرب على العراق في اذار ٢٠٠٣ ارسل الخبراء الطبيون والسياسيون لمنظمة الصحة العالمية وتقريرا للامم المتحدة ومنظمة ميداكت (هيئة خيرية بريطانية للاختصاصيين الصحيين) باثباتات تحذر من خلالها على ان فترة ما بعد الغزو ستشهد نزاعات ومجاعات وبتدفق لاجئين داخليين لكن التحذيرات التي اطلقت لم تلغى حقيقة ما حدث من كارثة انسانية ، الا انها بدأت قبيل العمليات باسابيع ، فقد بدأت عملية نزوح واسعة من بغداد ومراكز المحافظات للاسباب الاتية :

أ- الحرب النفسية التي استخدمها الغزاة وكذلك الحرب الاعلامية التي لعبت دورا في الترويج عن قوة الولايات المتحدة وحلفائها عسكريا وتقنيا قياسا بامكانيات الجيش العراقي

---

(١) تشارلز تريب ، صفحات في تاريخ العراق ، ترجمة زينة جابر ادريس ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، ٢٠٠٩ ، ص٣١٤-٣٣٥.

(٢) انظر ليام اندرسن وجاريث ستانسفيلد ، مصدر سابق ، ص ١٧٠و٣٢٨ وفالح عبدالجبار واخرون ، مصدر سابق ص٢٦٧-٢٦٨ ، وجاريث ستانسفيلد ، مصدر سابق ، ص١٤٤-١٤٦ وتشارلز تريب ، مصدر سابق ، ص٣٦٥-٣٦٦ وكريس داميز ، مصدر سابق . ص١٨٠.

المحدودة ، مما كان لها تأثيرا على تفكير المواطنين وقراراتهم الذين اخذوا يبحثون عن سبل للنزوح من العراق او على اقل تقدير النزوح من مراكز المدن الى القرى والارياف .

ب- ان قوات التحالف في عام ٢٠٠٣ لم تكن تخوض حربها الاولى على العراق اذ قامت عام ١٩٩١ بقصف جوي استهدف البنى التحتية والخدمية والمنشآت العسكرية تمهيدا للحرب البرية لتحرير الكويت ، وفي عام ١٩٩٨ شرعت الولايات المتحدة بعملية قصف جوي استمرت ٧٠ ساعة (سميت بثعلب الصحراء) هذه العمليات اثارت رعب المواطنين وخلفت ورائها خسائر بشرية ، لذا تولد لدى افراد المجتمع العراقي خبرات في التعامل مع تلك الظروف ، مما دفع الكثير من السكان وقبل بدء حرب ٢٠٠٣ الى النزوح مؤقتا الى المناطق البعيدة عن مؤسسات الدولة ومقرات الاحزاب والاجهزة الامنية والعسكرية او بعيدا عن اية منشآت تدم خدمات مدنية كاجراء استباقي احترازي لتجنب اثار القصف الجوي لحماية الانفس ولتفادي تلقي الصدمات النفسية ، حيث لوحظ عراقيا قبل الاحتلال عربات مليئة بالاثاث والسكان متجهة صوب القصبات والقرى والارياف والضواحي [١].

المبحث الثالث: النزوح الداخلي في ظل الاحتلال الامريكي للعراق (اسبابه ، اثاره)

بعد سقوط النظام وسيطرات قوات التحالف على بغداد والمدن العراقية شهد عام (٢٠٠٣) وما بعدها احداثا وتقلبات وتحولات سياسية ساهمت بشكل او بآخر في النزوح الداخلي . بدءاً باصدار الحاكم العسكري الامريكي برايمر في ايار الامر رقم (١) لسلطة الائتلاف الخاص باجتثاث حزب البعث من الحكم ومنع اعضاءه من المستويات الاربعة من تولي المناصب الحكومية والادارية اعقبه الامر رقم (٢) الخاص بتسريح الجيش العراقي وحله ، وعلى اثر هذا القرار اصبح عدد كبير من جنود ومراتب وضباط الجيش العراقي عاطلين عن العمل [٢] ، لذلك شهدت فترة ما بعد هذه القرارات نزوحا لآلاف العوائل (من اعضاء حزب البعث وضباط الجيش من مراكز المدن الى القرى والقضبان والنواحي في المحافظات التي تمثل مناطق سكن اصولهم ، فقد فضل كثير منهم البقاء

(١) انظر ، جيف سيمونز ، عراق المستقبل ، السياسة الامريكية في اعادة تشكيل الشرق الاوسط ، دار الساقي ، بيروت ، لبنان ، ٢٠٠٤ ، ص٤٧-٣٧ ، وليام اندرسن وجاريث ستانسفيلد ، مصدر سابق ، ص١٨٤-٢١١.

(٢) جاريث ستانسفيلد ، مصدر سابق ،ص ١٨٤.

داخل العراق والاحتماء بالعائلة والعشيرة[١] ، وجراء الانفلات الامني وانعدام الامان ارتفعت عمليات الاغتيال بدافع الثأر او تصفية لحسابات قديمة من قبل بعض الافراد او الاحزاب او الدول او جهات استخباراتية ، لا سيما بعد استيلاء افرادا او جماعات مسلحة وعصابات منظمة وغيرهم بفعل اعمال السلب والنهب على الكثير من الوثائق العامة والقوائم باسماء العاملين في تلك الاجهزة ، كما طالت تلك العمليات الاكاديميين والمدرسين والموظفين والكفاءات وهذا قاد الكثير منهم للنجاة بحياتهم الى النزوح وتغيير اماكن سكنهم ونقل اعمالهم الى محافظات اخرى مما سرع من عملية النزوح وزاد من قوتها . [٢]

كما نتج عن تدمير مؤسسات الدولة لا سيما الامنية الى انفتاح الحدود على مصراعيها وبقائها من دون رقابة او حماية مما ادى الى تدفق الاموال والمتطوعين والانتحاريين والمقاتلين المتشددين للعراق وازدهرت التدخلات المخابراتية من الحكومات الاقليمية ودول اخرى في شؤون العراق الداخلية ، واستغلت تلك المجاميع الانفلات الامني وقرار تسريح وحل الجيش العراقي للاستفادة من الكميات الكبيرة من الاسلحة الموجودة والتي تركها الجيش في مقراته في انحاء البلاد[٣] والتي تم نهبها من قبل الجماعات المسلحة والميليشيات التي تشكلت في ظل الاحتلال وبؤر التمرد والجريمة المنظمة ، فلم يكن في حينها تسليح تلك الجماعات امرا صعبا سواء اكانت وافدة من خارج الحدود او التي تشكلت او اعيد تشكيلها في الداخل ، كما عملت تلك الجماعات المختلفة في توجهاتها على تشكيل الخطاب السياسي وخلطه بخلطة من النزاعات القومية والاسلامية والطائفية المتطرفة تمتزج كلها في لغة وخطاب مقاومة الاحتلال ، فاتخذت بعض تلك المجاميع من محافظة الانبار (لقربها من الحدود) مركزاً لشن الهجمات وتوزعت منها بعد ذلك الى بغداد والموصل وسامراء وغيرها من المحافظات [٤] ، لذا طرأ على المشهد

---

(١)كريم محمد حمزة ، التهجير القسري الداخلي في العراق ، بحث مقدم للمساهمة في مشروع تقرير التنمية البشرية الوطني / الفصل الخاص بالامن الانساني ، بغداد ، ٢٠٠٧ ، ص١٠.

(٢) علي عبدالامير علاوي ، احتلال العراق ، ربح الحرب وخسارة السلام ، ترجمة عطا عبدالوهاب ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ٢٠٠٩ ، ص٢١٦-٢١٧.

(٣) جاريث ستانسفيلد ، مصدر سابق ، ص ١٩٣.

(٤) مجموعة من الباحثين ، ديناميكيات النزاع في العراق ، تقسيم استراتيجي ، معهد الدراسات الاستراتيجية ، بغداد ، بيروت ، ٢٠٠٣ ، ص٥٢-٥٣.

العراقي التفجيرات الانتحارية والعشوائية على المدنيين في الاسواق والاماكن العامة ، فتواجد المجاميع المسلحة وجيوب القاعدة في مدن العراق وممارستها القتل ضد المدنيين فرض على قوات التحالف والقوات العراقية المشكلة حديثاً الشروع بعمليات عسكرية لتطهير تلك المناطق ، اذ تسببت العمليات العسكرية التي جرت بعد قرابة عام من الاحتلال بموجات نزوح واسعة لا سيما في غرب العراق وتحديدا في مدينة الفلوجة التي سيطر عليها المسلحون [١] فقد تمت محاصرة مدينة الفلوجة (التي كانت تنعم بالسلام والامان النسبي عقب الاطاحة بالنظام السابق) في اذار ٢٠٠٤ اذ بلغت المواجهات بين المقاتلين فيها والقوات الامريكية ذروتها وتم قتل ٤ من الاجانب وقطعت اوصالهم ومثل بجثثهم فحصل صدام الا ان القوات الامريكية لم تستطع دخول المدينة الا في تشرين الاول بعد ان ضربوا حصارا حولها حيث ادعوا قتل الف من المسلحين الا ان الجزء الاكبر من هؤلاء كان من المدنيين ، ولقد تسبب هذا الصراع والعمليات المسلحة بنزوح اغلب سكان الفلوجة ما يقارب (٢٠٠) الف شخص تقريبا[٢].

وفي شهر نيسان ٢٠٠٤ حينما تعاظمت قوة المعارضة الشيعية الرافضة للاحتلال مما ادى الى حصول المجابهة داخل النجف بين جماعة مقتدى الصدر من جهة وبينهم وبين قوات الاحتلال من جهة اخرى دامت (١٠) اسابيع [٣] ، اذ تمرد اتباع السيد الصدر ضد القوات الامريكية ومجلس الحكم وطالبوا الحكومة بالاستقالة وبجدولة انسحاب قوات التحالف واجراء انتخابات نزيهة مما دفعهم الى ان يطوروا استراتيجية عسكرية ليجعلوا من مدينة الصدر منطقة خارجة عن نفوذ قوات التحالف وتم تشكيل حكومة ظل وتأسيس ميليشيا جيش المهدي ، اذ اعتبر كل ذلك خروجا عن السلطة لاسيما مع توسع نفوذ الصدريين في مناطق مختلفة من العراق ، فاتخذت القوات الامريكية من جانب واحد قرار

(١) انظر جاريث ستانسفيلد ، مصدر سابق ، ص ٢٠٠ ، دنيا ابو سمرة ، النزوح نتيجة العمليات العسكرية ، نشرة الهجرة القسرية ، عدد خاص بالعراق ، مركز دراسات اللاجئين ، جامعة اركسفورد ، لندن ، ٢٠٠٧ ، ص٣٧.

(٢) اشرف الخالدي وفيكتور تارنر ، مجلة اللاجئون ، UNCHER ، مجلد ٢ العدد ٤٦ ، ٢٠٠٧ ، ص٧.

(٣) عبدالحسين شعبان ، المشهد العراقي تشخيص الخارطة السياسية والاجتماعية ، مجلة الديمقراطية ، مؤسسة الاهرام ، العدد ١٥ ، ٢٠٠٤ ، ص١٢٤.

بمهاجمة قوات مقتدى الصدر في مدينة الصدر والنجف والكوفة[١] وقد ادى ذلك الى نزوح عدد كبير من اهالي تلك المدن خارج مدنهم هربا من الاعتقالات العشوائية والقتل الهمجي .

ومع ان نتائج معركتي الفلوجة والنجف نصف هزيمة لان القوات الامريكية لم تستطع الامساك باي خيط يوصلها الى مرتكبي من قتل ومثل لجثث الامريكان في الفلوجة ولم تتمكن من القاء القبض على مقتدى الصدر وتسليمه للعدالة كما زعمت بتهمة اغتيال السيد عبدالمجيد الخوئي ، الا ان المعركتين افرزتا عددا من الوقائع اهمها ان الهجوم على المدينتين الشيعية (النجف) والسنية (الفلوجة) كان يعني هجوماً على العراق بكل طوائفه كما انه يعيد للاذهان مفهوم الابادة الجماعية نتيجة تدمير المدن بالكامل فضلا عن الاحتقان الطائفي الذي تم شحنه في محاولة لاشعال حرب طائفية [٢]

وفي عام ٢٠٠٥ وخلال المدة من ايار الى ايلول تعرض اهالي تلعفر الى عمليات خطف وقتل واغتصاب لمنازلهم ، فغالبية سكان تلعفر من القومية التركمانية وينقسم القضاء الى جانبين منفصلين (نتيجة تركيبتها الديموغرافية) يتمركز السكان الشيعة في جانب والسنة في الجانب الاخر ونتيجة لقرب القضاء من الحدود السورية اصبح مركزاً لايواء المسلحين العرب والاجانب الوافدين من الخارج ، وتسبب هؤلاء بتزايد عمليات القتل الطائفي ضد المدنيين مما دفع السكان الى طلب المساعدة من الحكومة لحمايتهم وانقاذهم من العنف الطائفي الذي استشرى في القضاء ، دفع ذلك الحكومة في منتصف ايلول ٢٠٠٥ لتنفيذ عملية عسكرية مشتركة بين الجيش العراقي وقوات التحالف لتطهير المنطقة من المسلحين [٣] ، وجراء هذه العملية تم هدم البيوت على اصحابها وقتل من فيها من المدنيين من الاطفال والنساء وابقاء الجثث متعفنة تحت الانقاض ، فضرب المدينة بهذه القسوة تحت ذريعة وجود عناصر تنظيم القاعدة وان بعض سكان القضاء عملوا على

(١) انظر جاريث ستانسفيلد ، مصدر سابق ، ص ٢٠٠ ، بيار جان لويزارد ، مدينة الصدر شكل من اشكال التعبئة في المدن ، ترجمة عفيف عثمان ، معهد الدراسات الاستراتيجية ، دراسات عراقية ، بغداد ، ٢٠٠٥ ، ص٨.

(٢) عبدالحسين شعبان ، مصدر سابق ، ص١١٤-١١٥.

(٣) ياسر سعد ، تلعفر مجزرة دامية وصمت مريب ، ٢٠٠٦ ، ص٢ على الموقع الالكتروني : http//www.alasr.ws/index.cfm/method=home8contentID=7020

اخفائهم ومدهم بالدعم [١] ، ادى الى موجة نزوح جماعي اذ اشارت منظمات غير حكومية بان نحو (٥٥٧٩) عائلة من تلعفر نزحت الى اماكن بعيدة مثل النجف وكربلاء ومدينة الصدر في بغداد [٢]، في حين تم نقل (٤٦٨٥) عائلة من تلعفر الى مدن اخرى[٣] ، وقد عادت اغلب العوائل بعد انتهاء العمليات العسكرية الا ان (١١٦٤)عائلة لم ترجع الى تلعفر حتى بعد توقف العمليات العسكرية[٤].

وبالرغم من الاوضاع الامنية السيئة فقد شهد عام (٢٠٠٥) رجوع نحو (٨٨٤) لاجئا عراقيا من ايران من الذين هاجروا في زمن حكم صدام حسين [٥]، وقد افرزت هذه العودة العديد من المشكلات لا سيما في كركوك ، اذ اصبحت كيفية اعادة حقوقهم ورفع الحيف عنهم (الكرد والتركمان والذين هاجروا سابقا بسبب تعريب المدينة) قضية حاسمة منذ نيسان ٢٠٠٣ ، لا سيما وان العرب الذين استوطنوا وعاشوا في المنطقة مدة قد تصل الى ثلاثة عقود تملكوا اراضي ومنازل وعقارات بصورة رسمية من الحكومة القائمة آنذاك، لذا فمنذ الايام الاولى للاحتلال سيطرت قوات البيشمركة على المباني العامة في كركوك ومارست عمليات طرد وترحيل للتركمان والعرب كما ان عمليات الاعتقال والخطف والقتل طالت المئات منهم مما ادى الى توتر الوضع الامني وحصول موجات من النزوح من المحافظة واليها [٦] فالسياسة الكردية عملت بالتدريج على تطبيع وضع كركوك واتباع سياسة التكريد (عكس التعريب) عن طريق اعادة الذين هاجروا من كركوك فقد جرى اعادة لعشرات الالاف منهم وقد وافقت المفوضية المستقلة للانتخابات في العراق على اعادة (١٠٠) الف مرحل كردي فدخل بعضهم في نزاع مباشر لاسترداد ممتلكاتهم خارج

(١) رياح مجيد الهيني ، انهيار سلطة الدولة في العراق ، دراسة في علم الاجتماع السياسي ، ط١ ، دار العرب ، دمشق ، ٢٠١٠ ، ص٢٠٢-٢٠٣.

(٢) بعثة الامم المتحدة لتقديم المساعدة للعراق ، UNAMI ، نشرة الشؤون الانسانية في العراق ، ايلول ، ٢٠٠٥ ، ص٣.

(٣) بريتي تانيجا ، صهر ونزوح واستئصال الاقليات منذ عام ٢٠٠٣ ، ترجمة عبدالاله النعيمي ، دراسات عراقية ، بغداد ، بيروت ، ٢٠٠٩ ، ص٦٥.

(٤) تقرير صادر عن وزارة الهجرة والمهجرين ، جمهورية العراق ، دائرة المعلومات ، بغداد ، ٢٠٠٧ ، ص٣.

(٥) بعثة الامم المتحدة لتقديم المساعدة للعراق ، UNAMI ، مصدر سابق ، ص٥.

(٦) بريتي تانيجا ، مصدر سابق ، ص٥٧-٥٩.

نطاق القانون في حين لجأ اخرين للطرق القانونية لاستعادة ما فقدوه عند ترحيلهم[١] اذ اشار عرب وتركمان انه تم طردهم من منازلهم مع عودة الكرد الذين هجروا سابقا [٢] في حين اتبعت بعض الجهات (سياسية ، ميليشات) سياسة اخرى تتمثل بمنح مبلغ (٢٠)مليون دينار لمن يهاجر من العرب وتم اجبار اخرين على بيع ما يملكون بابخس الاثمان والنزوح عن كركوك ليحل محلهم نحو(٧٠٠) الف كردي جاؤا غالبا من الجوار لتغيير التركيبة السكانية للمحافظة [٣] لذا من عانى من التهميش (التعريب) سابقا يمارس تهميش الاخرين وتهجيرهم لتكريد المدن لان الكرد افضل تسليما وفي موقف يتيح لهم الانتصار [٤] .

وفي عام ٢٠٠٥ ومع القبول بالدستور اجريت الانتخابات في كانون الثاني والذي نتج عنها توزيع غير متوازن للسلطة مما عزز شعور بعض الفئات بالغبن ، فانتشر العنف وتزايدت العمليات الارهابية التي استهدفت السكان المدنيين فكانت عمليات نوعية تستهدف مناطق السكان الشيعة ورموزهم السياسية والدينية من جهة كما استهدفت في نفس الوقت السكان السنة ورموزهم السياسية والدينية من جهة اخرى من اجل اثارة الفتنة الطائفية . كما استمرت الهجمات والتفجيرات وحوادث اطلاق النار على التجمعات السكنية وفي الاسواق الشعبية والمساجد والحسينيات فضلا عن عمليات القتل على الهوية [٥] ، وهذه الاسباب كانت الدوافع الرئيسية للنزوح حتى عام ٢٠٠٦ والذي يمكن وصفه بانه نزوح هادي يحدث على استحياء ، الا ان الجماعات المسلحة او من يقف خلفها ادركت ان تلك الاليات (القتل على الهوية واستهداف المدنيين والاسواق والمساجد والحسينيات والجريمة المنظمة واستهداف الرموز والتهجير و .....الخ) بمجملها لم تحقق اهدافها في اشعال حرب طائفية (والذي كان التطور الاكثر مراعاة للقلق) لذا قامت قوى مجهولة في ٢٢شباط ٢٠٠٦ (الاتهامات اتجهت لتنظيم القاعدة حينها) بعمل مفرغ

---

(١) فالح عبد الجبار واخرون ، مصدر سابق .ص٤١٤.

(٢) بريتي تانيجا ، مصدر سابق ، ص٥٩.

(٣) اسامة الهيثمي ، العراق بين التدهور الامني والتهجير الطائفي ، مجلة حضارة ،دار الامة ، القاهرة العدد الخامس ، كانون الثاني ، ٢٠١٠ ، ص٩٩.

(٤) بريتني تانيجا ، مصدر سابق ، ص٦٢.

(٥) انظر جاريث ستانسفيلد ، مصدر سابق ص١٤٨ وبعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق UNAMI تقرير حقوق الانسان في ٣٠حزيران ٢٠٠٦ ص٤.

بتدميرها احد اقدس المواقع المقدسة الشيعية وهي الروضة العسكرية في سامراء مما ادى الى حدوث الانفجار الطائفي الدافع الرئيسي للنزوح الداخلي في العراق منذ تلك الحادثة[١]،فاصبحت اشباح الحرب الاهلية تلوح في الافق فقد عم العنف بين السنة والشيعة في بغداد وشهدت كركوك توترا بين الاكراد من جهة والفئات الاخرى كافة من جهة ثانية واصبحت البصرة والجنوب مسرحا لصراع داخلي على السلطة بين الشيعة وبدأ التطهير العرقي والطائفي يعرف طريقة بوتيرة متسارعة الى جميع المدن العراقية المعروفة تاريخيا بشخصيتها السكانية المختلطة [٢]، وتفاقم العنف الطائفي بعد ذلك الذي ارغم الالاف من المدنيين على ترك منازلهم في الاحياء المختلطة لا سيما في بغداد ، اذ استهدفت بعض الجماعات المسلحة السنية السكان الشيعة والجماعات المسلحة الشيعية السكان السنة وهذا لا يعني ان العنف كان تلقائيا وشعبيا بل بفضل جماعات منظمة او جهات تابعة لدول لها اهدافها وغاياتها فمارست الجماعات السنية المسلحة سلاح المفخخات والتفجيرات في الاسواق والاماكن العامة ، والميليشيات الشيعية الخطف والاحتجاز والتعذيب والاغتيال والقتل ، فاصبح العنف مشتركا من كلا الطرفين [٣].

في ذلك المناخ الخطر انهارت الثقة على نطاق واسع بين افراد المجتمع ولم يكن امام العراقيين الا الهرب من مناطق سكناهم المعتادة الى مناطق اكثر امنا متوافقة مع انتماءاتهم المذهبية والعشائرية وغالبا ما تكون مناطق عشائرهم ، بينما نزح الاكراد وبعض العرب الى المحافظات الشمالية في اقليم كردستان في حين توجه المسيحيون الى اجزاء من الموصل واربيل ودهوك[٤] واستمر النزوح في بغداد لكثرة الاحداث الدموية التي ارتكبتها الميليشيات ليس في المناطق المختلطة مذهبيا حسب بل حتى في المناطق التي

(١) انظر جاريث ستانسفيلد ، مصدر سابق ، ص٢٠٩ ، ومنظمة الهجرة الدولية النزوح في العراق ، مراجعة لعام ٢٠٠٧ ص٢٠ على الموقع الالكتروني بتاريخ ٢٠١٢ http//www.IOM.Int

(٢) منظمة العفو الدولية ، العراق بعد خمس سنوات بين المجازر واليأس ، تقرير خاص بشأن العراق ، صادر في اذار ٢٠٠٨ ، ص٩ على الموقع الالكتروني بتاريخ ٢٠١٣ www.iraqipa.net/11-2008/21-25/a10.24

(٣) اشرف الخالدي وفكتور تانر ، مصدر سابق ، ص٦-٨ .

(٤) كريم محمد حمزة ، التهجير القسري الداخلي في العراق ، مصدر سابق ، ص٩.

يسكنها مذهب واحد فقد شهدت احياء بغداد (الجهاد – المحمودية – ابودشير– الحرية – العامرية – الدورة – الكرادة – وغيرها) نزوح إلى الاحياء المجاورة بعد تعرضهم للتهديد . ان جغرافية النزوح توزعت في العراق بين بغداد وديالى والبصرة التي كانت في مقدمة المدن نزوحا منها الى غيرها من المدن بحثا عن الملاذ الامن ، فيما كانت الانبار وكردستان من اكثر المناطق استقبالا للنازحين والتي كانت تعد هادئة وخالية من العنف الطائفي والعمليات العسكرية[١].

لذا فقد كان الارتفاع الاول في حركة النزوح في اذار ٢٠٠٦ ناتجا عن الارتفاع الشديد في احداث العنف الطائفي الذي كان قاسيا في توجهاته ، فتأمل الافراد ان تكون المسألة عرضية وكرد فعل لتفجيرات المراقد المقدسة ، اذ ان تقويم حالات النزوح الناجمة عن النزاعات المسلحة تقوم على اساس انها ظاهرة قصيرة الامد (الدليل عودة اغلب سكان الفلوجة والنجف بعد انتهاء العمليات العسكرية) . في حين يعد النزوح الناجم عن العنف الطائفي ظاهرة طويلة الامد [٢] (ندلل على ذلك ان اغلب النازحين جراء اعمال العنف لم يعودوا الى مناطقهم الاصلية) وهذا ما سنتطرق له ولمسبباته لاحقا .

تختلف التقديرات المتاحة بشأن اعداد النازحين نتيجة الافتقار الى معلومات صحيحة لكون نزوحهم نجم عن الفوضى اللامعيارية التي اعقبت الاحتلال وما بعدها [٣]، فضلا عن تزايد اعداد النازحين وعدم تسجيل الكثير منهم في وزارة الهجرة والمهجرين او نتيجة لعودة بعضهم الى مناطقهم ، فطبقا لمنظمة الهجرة الدولية وصل عدد النازحين داخليا الى (٣٠٠،٠٠٠) عائلة أي نحو (٢,٤) مليون نازح ثلثهم من بغداد [٤] ، اما المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فقد اشارت الى ان اعداد النازحين بلغ في ايلول ٢٠٠٧ (٢،٢٥٦،٠٠٠) نازح موزعين على محافظات العراق بحسب موقعهم الذي نزحوا اليه (٨٠٠,٩٠٠) في المحافظات الشمالية و(٧٤٠,٥٠٠) في المحافظات

(١) التهجير بوابة التفسير ، قسم التحقيقات ، ملف العدد ، العدد ١٦، السنة الثانية ، بغداد ، ص٣٠-٣١.

(٢) فالتر كلين ، التفاقم المتزايد في مأساة النزوح الداخلي في العراق ، نشرة الهجرة القسرية (عدد خاص بالعراق) . المفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون اللاجئين . ص٩٤.

(٣) صالح شبيب محمد الدليمي ، المهجرون قسريا ، دراسة ميدانية للاسر المهجرة في مدينة كركوك الى معسكر تكريت ، مجلة دراسات اجتماعية ، عدد ٢٠ ، جامعة بغداد ، ٢٠١٠ ، ص٧١.

(٤) النزوح في العراق ، منظمة الهجرة الدولية ، مراجعة عام ٢٠٠٧ ، مصدر سابق ، ص١.

الوسطى و(٧١٤,٦٠٠) في المحافظات الجنوبية [١] ، ومع استمرار عمليات النزوح فقد اشارت الى ان عدد النازحين داخليا بلغ عام ٢٠٠٨ الى ٢٧٠٠ مليون نازح [٢].

جدول رقم (١) توزيع المهجرين داخليا الى المحافظات نزوحا منها[٣]

هيئة الهلال الاحمر العراقية ٢٠٠٧

المحافظة	عدد العائلات	عدد الافراد	المجموع بالنسبة
بغداد	٢٠٨،١٠٧	١،٣٧٤،٠٨٦	٦٢،٧
بابل	٩،٤٤٢	٦،٠٩٧	٢،٨
الانبار	٩٧٠٢	٥٤٧٨٢	٢،٥
البصرة	٥٧٠٧	٣٤١٧٢	١،٦
الديوانية	٢٨١٧	١٦٩٨٦	٠،٨
ديالى	٩٠٧٢	٤٥٣١٦	٢،٨
دهوك	١٨٨٥٤	١١٢٢٦٥	٥،١
اربيل	٩٧٤٧	٣٨١٤٢	١،٧
كربلاء	٥٩٨٥	٣٩٧٢٦	١،٨
كركوك	٤٣٢٢	١٩٥٣٤	٠،٩
ميسان	٦١٩٤	٤٣٢٩٤	٢
المثنى	٧٩٤	٥١٣١	٠،٢
النجف	٥٩٨٠	٤١٨٦١	١،٩
نينوى	١٥٨٠٠	٦٥٨٢٦	٣
صلاح الدين	١٣٥٥٢	١١١٥٠٢	٥،١
السليمانية	٨٣٤٨	٥٨٤٣٦	٢،٧
ذي قار	١٩٩٣	٦٩٧٠	٥
واسط	٩٥٠٠	٥٦٩٧٠	٢،٦
المجموع	٣٤٥٩١٦	٢١٨٩٨٠٤	١٠٠

(١) احصاءات بشأن العراقيين المهجرين في مختلف انحاء العالم ، المفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون اللاجئين ، تقرير ايلول ٢٠٠٧ ، ص٣.

(٢) اللاجئون العراقيون ، المفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون اللاجئين ، التقرير الخاص بحالة العراق في ٢٠٠٨/٦/١٧ ، ص٤.

(٣) ، المهجرون في داخل العراق ،هيئة الهلال الاحمر ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد ٣٥٢ ، ٢٠٠٨ . ص١٢-١٣.

في حين اظهرت احصاءات هيئة الهلال الاحمر العراقية [١] ان عدد النازحين داخليا بحلول تشرين الاول (٢٠٠٧) وصل الى (٢,١٨٩,٨٠٤) نازح قياسا لما كان عليه في شهر ايلول من العام نفسه والذي بلغ (٢,٢٩٩,٤٢٥) وقد يعود ذلك الى بعض النجاحات التي حققتها الخطة الامنية بعودة بعض النازحين الى مناطقهم وقد كان اغلبية النازحين بعدد (١,٣٧٤,٠٨٦) وبنسبة (٦٢,٧)% من محافظة بغداد في حين كان اقل عدد من النازحين من محافظة المثنى بنسبة (٢%) وذي قار (٥%) والديوانية (٨%) مما يدل على ان المناطق المتجانسة مذهبيا هي اقل المحافظات طردا لسكانها عام ٢٠٠٧ . (انظر جدول رقم ١)

اما وزارة الهجرة والمهجرين فقد اشارت في تقاريرها الرسمية ان مجموع العوائل النازحة داخليا في عموم العراق من شباط ٢٠٠٦ ولغاية اذار ٢٠٠٨ بلغ(٢٢٢،٩٦١) عائلة نازحة ونحو (٩٢،٩٣٦) في بغداد وحدها في حين اظهرت الوزارة في تقريرها التاسع والاخير ان مجموع العوائل النازحة داخليا بعد احداث سامراء ولغاية كانون الثاني ٢٠٠٨ نحو (٢٤٦،٢٦٤) وان عدد العوائل النازحة في بغداد نفسها بلغ (١٠٠،٣٣٧) عائلة ، وقد بلغ عدد النازحين لغاية اذار ٢٠٠٧ نحو (١،٦٠٠،٠٠٠) ليصل في كانون الثاني ٢٠٠٨ الى (١،٧٤٤،٥٨٤) في بغداد وحدها هاجر (١٠٠،٣٣٧) عائلة أي نحو (٦٠١،٥١٧) نازح (انظر جدول رقم ٢) ، وقد قدر عدد السكان الكلي لمحافظة بغداد ٢٠٠٨ بنحو (٧،٥٢٢،٧٨٧) نسمة وبناء على ذلك فان نسبة عدد النازحين الى عدد السكان الكلي لبغداد بلغ نحو (٥،٤) مما يعني ان ما يقارب من (٥) افراد من كل (١٠٠) فرد نازح داخلي في العراق .

(١) كانت لهيئة الهلال الاحمر القدرة على تسجيل الزيادة الشهرية للنازحين داخليا في اطار المساعدات العينية التي تقدمها للعوائل النازحة ومتابعتها لكل نازح والتي شملت كل محافظات العراق من شماله الى جنوبه بما فيها محافظات اقليم كردستان ، فضلا عن عملها برخصة وبموافقة القوات الامنية لذلك تعمل بدون ان يعترضها أي معوقات او مشكلات تذكر .

جدول رقم (٢) يبين حجم الزيادة في عدد النازحين

بين اذار وكانون الاول عام ٢٠٠٨

المحافظات	عدد العوائل النازحة لغاية آذار ٢٠٠٨	عدد العوائل النازحة لغاية كانون الأول ٢٠٠٨
بغداد	٩٢٩٣٦	١٠٠٣٧
ديالى	١٧١٩٨	٢١٠٦٤
الموصل (نينوى)	١٨١٢٦	١٩٠٤٠
صلاح الدين	٧٨١٧	٩٨٣٦
كركوك	٦٥٩٤	٨٧٩٨
الانبار	٨٧٦	١٠٢٨٥
كربلاء	٨٦١٧	١٠٣٣٧
النجف	١٠١٤٠	١١٦٩٨
المثنى	٢٤٦١	٢٧٩٤
البصرة	٦٠٣١	٦٩٦٨
ذي قار	٧١٣٨	٧٧١٩
ميسان	٦٨٥٨	٧٢٦٩
الديوانية	٤١١١	٣٨٣٣
بابل	١٢٧٩٩	١٣٤٣٠
واسط	١٢٢٥٩	١٢٨٣٣
المجموع	٢٢٢،٩٦١	٢٤٦،٢٦٤

نلاحظ مما سبق ان النزوح الداخلي منذ دخول الاحتلال قد اخذ بالتزايد مع ان وزارة المهجرين اشارت الى توقف النزوح في نهاية ٢٠٠٧ الا ان الاحصاءات السابقة دلت على تزايد الاعداد المسجلة والسبب لجوء عدد من العوائل التي لم توثق النزوح رسميا الى اقتناعها بضرورة التسجيل للتخلص من المسائلة القانونية عند تفتيش منازلهم

لتبرير سبب وجودهم في غير مناطقهم الاصلية وللحفاظ على امنهم وسلامتهم من جهة ولتسهيل معاملاتهم الرسمية او للحصول على المكاسب والمساعدات العينية والغذائية من الوزارة والمنظمات الانسانية من جهة اخرى [١]

والملاحظ من جدول رقم (٢) ان محافظة بغداد احتوت على اكبر عدد من العوائل النازحة منها يتبعها محافظة ديالى ثم نينوى وبابل في حين مثلث العوائل النازحة من محافظة المثنى النسبة الاقل بين المحافظات وهذا يتفق مع احصاءات هيئة الهلال الاحمر مما يدل فعلا على ان المحافظات العراقية المختلفة بمذاهبها وطوائفها هي التي سجلت اعلى النسب في حين كانت المحافظات المتجانسة مذهبيا الاقل تأثرا بالنزوح ، فعلى الرغم من الاختلافات في الاحصائيات التي قدمتها المنظمات الانسانية والدولية وعدم تطابقها مع الاحصائيات الرسمية العراقية الا انها بمجملها تقودنا الى التعرف على مدى حجم الكارثة الانسانية التي تعرض لها المجتمع العراقي والتي سميت بالنزوح الداخلي ، والتي ترجع في عموم تكوينها وثقافتها وتزايدها شهرا بعد اخر بدءا بما قبل الاحتلال يعود الى جملة اسباب نجمل اهمها :

١. الاحتلال الامريكي الذي يمثل الارضية الخصبة لنشوء أي توتر في كل موقع يطأه وهو منشأ الصراعات والمحفز عليها والداعم لها بشكل او باخر.

٢. ما رافق العملية السياسية بدءا من تشكيل مجلس الحكم على اساس المحاصصة الطائفية والقومية والتي انشئت بدايات الاستقطاب الطائفي وانتقاله الى مناطق العراق كافة . [٢]

---

(١) انظر وزارة الهجرة والمهجرين العراقية ، دائرة المعلومات ، التقرير الثاني ، بغداد ، صادر في ٢٠٠٧/٧/١٧ ، ص٤ ، ووزارة الهجرة والمهاجرين العراقية دائرة المعلومات ، دائرة المعلومات التقرير السابع ، بغداد ، اذار ، ٢٠٠٨ ، ص٣ ، ووزارة الهجرة والمهاجرين العراقية ، دائرة المعلومات ، التقرير التاسع ، بغداد ، كانون الاول / ٢٠٠٨ ، ص٥ ، ووزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات مديرية احصاءات السكان والقوى العاملة ، تقديرات السكان العراق ، كانون الثاني ، ٢٠٠٨ ، ص٨.

(٢) التقرير الخاص بحقوق الانسان ، بعثة الامم المتحدة لتقديم المساعدة للعراق ، UNAMI العدد ٣٣٣ ، اب ٢٠٠٥ ، ص١٣٠-١٣١.

٣. العمليات العسكرية على المدن العراقية او داخلها (الفلوجة ، تلعفر ، النجف ، ومدينة الصدر ، وغيرها من المناطق العراقية)

٤. عوامل داخلية متمثلة بصراعات سياسية استخدمت الورقة الطائفية كوسيلة ضغط على الاطراف الاخرى لتبرير مشاريعها وكان النزوح اهم نتائجها حيث هجر البعض خوفا من طغيان عنف المذهب الواحد على المدن .

٥. ضعف الاجهزة الامنية وعجزها عن منع عمليات التهجير من ناحية وتواطئ بعض عناصر هذه الاجهزة مع من يقومون بعمليات اجبار الافراد على النزوح من ناحية اخرى. (١)

٦. جاءت حملات النزوح لتحقيق اهدافا اخرى يعكس اغلبها عمق الازمة الاقتصادية التي يعيشها المجتمع العراقي ، فقد كان النزوح لغايات اخرى منها الاستيلاء على دور النازحين وما فيها من اثاث او للاستيلاء على المصانع او المتاجر التي يمتلكونها ، وقد يصل الامر احيانا الى تعرض الاسر الى الاستيلاء التعسفي او ما يشبه المصادرة للمتلكاتها ، مما يضطرها الى ترك كل ذلك والنجاة بحياتها . (٢)

٧. بسبب تلقي تهديدات من (مليشيات ، عصابات اجرامية ، افراد متطرفين ....الخ) بترك منازلهم باستخدام اساليب عديدة منها ارسال رسائل تهديد ، اطلاق عيارات نارية على ابواب المنازل ، ارسال اطلاقات نارية في مظروف او غيرها من الاساليب ، فاكثر

(١) نايف الشمري ، حقوق الانسان العراقي في ظل الاحتلال الامريكي ، مجلة الحضارة دار الامة ، القاهرة ، العدد الخامس ، قانون الثاني ، ٢٠١٠ ، ص١٢٥.

(٢) اسامة الهيثمي ، مصدر سابق .

من (٣٩،٥%) من العوائل النازحة وفقاً للمسح الوطني الاول للنازحين في العراق من العوائل الذي كان التخويف دافعها للنزوح . [١]

٨. عمليات النزوح خضعت في اطارها العام لاهداف ومصالح سياسية داخلية وخارجية تتلخص بمحاولة تصنيع خطوط التماس عرقية وطائفية تعزل العراقيين عن بعضهم على اساس الهوية الطائفية والعرقية تمهيدا لتوفير الارضية الخصبة لحرب اهلية ، وبالتالي فرض تقسيم العراق (الذي تعايش اهله منذ زمن طويل دون قتال او احتزاب) الى اجزاء متصارعة يسهل السيطرة عليه فعمليات التهجير واجبار الفرد على النزوح الوسيلة لتحقيق هذا الهدف. [٢]

٩. الهروب من حالة الانفلات الامني وانعدام سلطة القانون ووجود سلطات اخرى (المليشيات والقاعدة) وشيوع عمليات القتل والخطف والثأر وغيرها [٣]

١٠. ترك بعض المحسوبين على النازحين منازلهم ومدنهم لا للنجاة بارواحهم بل لغرض الكسب المادي ليبني بيتا (البارية) اوبيت القصب بانتظار اعانة المغيثين او للحصول على اية امتيازات مادية من الدولة (قطعة ارض او مسكن او تعويض مادي) ليساعده على البدء بحياة جديدة في منطقة النزوح [٤] ويبدو ان ما خطط له البعض قد حدث فقد خصصت وزارة الهجرة والمهاجرين منحا مالية وقدرها (١٥٠) الف دينار شهريا لكل اسرة نازحة ومنحها بدل ايجار للمنزل (٣٠٠) الف دينار شهريا لمدة ثلاثة اشهر متتالية

(١) المسح الوطني الاول للنازحين في العراق ، وزارة الهجرة والمهاجرين ، دائرة المعلومات ، ٢٠٠٩ ، ص٤١.

(٢) ياسر البياتي ، تفكك المشهد العراقي ، مفخخات الطائفية السياسية والاعلامية ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد ، ٣٤٥ ، تشرين الثاني ، ٢٠٠٧ ، ص٤٤.

(٣) اسامة الهيثمي ، مصدر سابق ، ص٩٨.

(٤) التهجير بوابة التغير ، مجلة الرائد ، مصدر سابق ، ص٢٨-٣٣.

للتخفيف من معاناة النازحين المادية ، فضلا عن المساعدات التي تقدمها لهم بعض المنظمات الانسانية والدولية. [١]

ونتيجة لتفاقم ظاهرة النزوح واستمرارها ولغرض انهاء مسببات حدوثها السالفة الذكر شرعت الحكومة العراقية بتطبيق خطة امنية جديدة في بغداد والمحافظات الاخرى اطلق عليها خطة فرض القانون عام ٢٠٠٧ ، اذ جرى اغلاق الحدود الدولية بين العراق والدول المجاورة لمدة (٧٢) ساعة لضبط الحدود ومنع تسلل العناصر المسلحة بالتعاون مع عناصر الصحوة [٢] حيث تم قتل واعتقال اعداد كبيرة من المجاميع المسلحة [٣] وادى ذلك الى استتباب للوضع الامني تشكلت على اثرها لجان في المحافظات لإعادة النازحين الى مناطقهم ، والملاحظ ان تلك المدة شهدت فعليا عودة بعض العوائل النازحة الا انه على الرغم من تحسن الوضع الامني في محافظات العراق عامة وفي بغداد بصورة خاصة وبشكل نسبي الا ان عدد العوائل النازحة العائدة الى مناطق سكناهم الاصلية لم تتعد (٥٥٣١) فيما بين ٢٠٠٧-٢٠٠٨ اذ لم تتجاوز نسبتهم (١٦%) من مجموع العوائل النازحة حيث اشارت وزارة المهجرين العراقية ان مجموع العوائل العائدة لغاية ٢٠٠٩/١٢/٣١ بلغ (٣٩،٦٢٢) عائلة أي حوالي (٣٠٠) الف شخص فقط[٤] في حين ان الكثير من العوائل النازحة لم تكن راغبة في العودة الى مناطق سكناهم الاصلية وفضلت البقاء في اماكن النزوح وربما يرجع ذلك لاسباب عديدة من الممكن للباحثة استنتاج اهمها :

(١) دليل وزارة المهجرين والمهاجرين العراقية ، مصدر سابق ، ص٣٦.

(٢) الصحوة : قوات قتالية تكونت من افراد العشائر التي انتفضت ضد الممارسات الهمجية لتنظيم القاعدة والجماعات المسلحة وجميع الخارجين عن القانون وبدات بالانبار وعند نجاح التجربة توسعت الى باقي المحافظات السنية.

(٣) ياسر محمد ، مصدر سابق ، ص٤-٥.

(٤) وزارة المهجرين والمهاجرين ، دائرة المعلومات ، قسم الاحصاء ، اعداد العائدين من النزوح الداخلي على اساس المحافظات ، كانون الثاني ، ٢٠١٠.

١. طول مدة النزوح والتي تعمل بشكل او باخر اذا لم تكن على اندماج الاسر النازحة بالمجتمع المضيف فعلى الاقل التعود عليه وبناء حياة جديدة فيه .

٢. ان اغلب العوائل النازحة تسكن في دور مؤجرة في المناطق التي كانت فيها او تم سلبها منهم ، كما ان كثير من العوائل النازحة ذات مستوى اقتصادي منخفض وليس لها مورد ثابت تعيش منه بعد ان فقدت مصدر رزقها ، لذا كثير من الاسر النازحة تعتمد في معيشتها على المساعدات والمنح التي تصلها من وزارة المهجرين او من غيرها من المنظمات ، لذلك ليس لها دافع يشجعها على العودة لمناطقها الاصلية .

٣. ان عدد ليس بالقليل من العوائل النازحة قد فقدت احد ابنائها او بناتها او ربما رب اسرتها عن طريق القتل العمد او العشوائي في مناطق سكناهم الاصلية مما ولد لديهم حاجز نفسي وضرر معنوي جسيم يحول دون عودتهم .

٤. والاهم من كل ما سبق هو عدم تحسن الوضع الامني بشكل يعزز ثقتهم بقدرة القوات الامنية على حمايتهم حال عودتهم ، كما ان التخوف من انفجار الوضع الامني لاي سبب كان والذي يؤدي الى تعرضهم مرة ثانية لنفس المعاناة التي استطاعوا من تجاوزها، ولو جزئيا عند نزوحهم يمنعهم من العودة.

وتؤكد نتائج المسح الوطني للنازحين في العراق استنتاجاتنا السابقة فقد اشار (٣٠%) من الذين شملهم المسح ان الامن الوطني هو عامل اساسي عند النظر في العودة ، في حين ان اعدادا كبيرة من العوائل ذكرت ان العقبات التي تواجهها للعودة هي السكن بنسبة (١٩%) والعمل بنسبة (١١%) وقد اشارت (٢%) من الاسر النازحة انهم قد يكونون قادرين على العودة . اما اغلب العوائل النازحة بنسبة ٦٥% ليس لديها فكرة عن الموعد الذي ستكون فيه قادرة على العودة الى مناطقها الاصلية و(٣٣%) الباقين لديهم نية في العودة على فترات طويلة لكن هذه النية مقترنة بتحسن الوضع الامني والا فانها لن تعود . ان رغبة اغلب النازحين بعدم العودة ادى الى ان يكون للنزوح الداخلي في العراق تأثيرات خطيرة وتسبب بمشكلات كبيرة للنازحين بصورة خاصة وللمجتمع العراقي بصورة عامة لتشكل في نهاية الامر مأساة انسانية تضاف الى المآسي التي

يعيشها المجتمع العراقي منذ دخول الاحتلال الامريكي للعراق ، لذا سنجمل وباختصار اهم تلك المشكلات التي سببها النزوح الداخلي لا سيما تلك التي تخص النازحين انفسهم لما لها من تداعيات تدفعهم لاتخاذ قرارا بالهجرة الخارجية :

١. لقد ادى النزوح الداخلي لخلق ازمة سكن والى ارتفاع بدلات ايجار الشقق والمنازل لا سيما في المناطق الامنة (محافظات كردستان والمحافظات الجنوبية المستقرة) الامر الذي جعل الحصول على مأوى لائق مهمة صعبة لا سيما وسط استغلال اصحاب العقارات والسماسرة للأزمة ، فقد اظهر المسح الوطني للنازحين ان ٦٧% من النازحين يعيشون في بيوت مؤجرة قديمة ومتضررة جدا ، او قاعات هي وقف للدولة لا تتوفر فيها ادنى شروط الامن الانساني ، فضلا عما تتركه من اثار على انماط التنشئة الاجتماعية لا سيما باشتراك اكثر من عائلة في منزل واحد او قاعة واحدة لا تفصل بينهم اية حواجز .

٢. ازدياد نسبة التسرب الدراسي والمشكلات التعليمية اذ ان كثير من ابناء العوائل النازحة تسربوا من الدراسة اما لاعتقادهم بان نزوحهم مؤقت او بسبب عدم الحصول على الوثائق المطلوبة وعجزهم عن توفيرها لنقل ابنائهم الى المدارس الجديدة او لرفض المدارس استقبالهم لاكتظاظها بالطلبة النازحين ، وقد يكون بسبب دفع الاسرة لابنائها الى سوق العمل الهامشي او لتعليمهم مهنة يكسبون بها عيشهم او بسبب الوضع الامني السيء ، وهذا ما اكده المسح الوطني للنازحين من ان (١٤%) من العوائل النازحة لا يذهب ابنائها الى المدارس سيما الاناث منهن مما ادى الى مصادرة فرص تعليمهن .

٣. ضعف الرعاية والخدمات الطبية المصحوبة بنقص في الادوية والتجهيزات الطبية لا سيما للنازحين الذين يعانون امراضا مزمنة (ضغط الدم ، السكري) واغلبهم فقدوا بطاقاتهم الصحية في عملية النزوح وقد اشار المسح الوطني للنازحين في العراق ان (٩٣%) من العوائل النازحة واجهت مشكلات في الحصول على الرعاية الطبية نتيجة

لخطورة الوصول الى المراكز الصحية نتيجة الوضع الامني السيء . ولقلة الخدمات وصعوبة التنقل ولبعد المسافة بين مناطق ومعسكرات النازحين والمراكز الصحية ، ونتيجة لارتفاع التكاليف العلاجية وغلاء اسعار الادوية وقد افادت دراسة صالح شبيب بان جميع افراد عينة دراسته لم يتلقوا العناية الصحية اللازمة من صحة محافظة صلاح الدين وهي حقيقة تماثل حالات التجاهل من قبل دوائر صحة المحافظات الاخرى.

٤. المشكلات المتعلقة بالحالة الاقتصادية والمعيشية لفقدان اغلب العوائل النازحة موارد دخلها وفقدان جزء كبير من ارباب الاسر عملهم لا سيما ذوي المهن الحرة نتيجة لترك محلاتهم ومتاجرهم او نتيجة للاستيلاء عليها ، ومن الصعوبة الحصول على فرص عمل في مناطقهم الجديدة مع ازدياد نسبة البطالة في المجتمع ، مما يجعل تلبية احتياجات افراد الاسرة المعيشية امرا مستحيلا ويجعل هذه العائلات تعتمد على المساعدات الانسانية او على معونة الرعاية الاجتماعية او المنظمات الانسانية فضلا عن الاعتماد على الحصة التموينية للاسر التي تمتلك البطاقة التموينية ، اذ اشار المسح الوطني ان (١٤%) من النازحين يمتلكون البطاقة التموينية لكنها اصبحت قديمة ولا يستطيعون استخدامها ويتعذر اصدار بطاقة نافذة ، او لا يمتلكونها بسبب تاخر اجراءات نقل البطاقة او عدم وجود الوثائق المطلوبة لاستخراجها ثانية واستلامها (فقدت اثناء النزوح) الا وانه حتى وان امتلكت العائلة تلك البطاقة فان الحصة الغذائية لا تكفي لسد حاجة الاسرة وان تكفي كمواد غذائية يبقى هناك عجز المعيل عن توفير باقي احتياجات الاسرة من الملبس والوقود وايجار السكن وغيرها من الاحتياجات الطارئة ، لذا فان (٦٠%) من الاسر النازحة مصدر دخلهم الرئيسي كان من المحسنين الاثرياء والمتبرعين . [١]

(١) انظر المسح الوطني للنازحين في العراق ، مصدر سابق ، ص١١-١٢ و صالح شبيب محمد الدليمي ، مصدر سابق ، ص٨٣ ، والتقرير الوطني لحال التنمية البشرية ، عام ٢٠٠٨ ، مصدر سابق ، ص٨٢-٨٦ والمهجرون في داخل العراق ، تقرير هيئة الهلال الاحمر العراقية ، مصدر سابق ، ص١١١-١١٢.

٥. التأثير السلبي على النساء والابناء ، فمشكلات الاطفال النازحين اخذت تزداد تعقيدا وسوءا من الناحية الصحية والغذائية لان الاطفال يعانون من امراض عدة، سوء التغذية وامراض تسببها رداءة نوعية مياه الشرب وتدني الشروط الصحية وعدم توفر اللقاحات الخاصة ببعض الامراض . او من ناحية التنشئة الاجتماعية نتيجة البيئة غير السوية للمساكن فضلا عن الاختلاط في مخيمات النازحين باطفال من بيئات مختلفة يجعل من الصعب تنشئتهم بطريقة سليمة [١] كما ان ابناء الاسر النازحة عانوا من مشكلات اجتماعية ونفسية مركبة باجبارهم عن الانقطاع عن جذورهم ومجتمعاتهم التي ولدوا فيها وشهدت اولى خبراتهم وعلاقاتهم لا سيما وان البيئة المضيفة لا توفر لهم بسهولة علاقات بديلة فضلا عن فقدانهم لاهم مصادر الشعور بالامن والامان (متمثلة بالاسرة) لانها لم تكن قادرة على الدفاع عن نفسها او عن حمايتهم او نتيجة احساس الابناء بعدم قدرتها على تلبية احتياجاتهم واضطرارهم للعمل وبترك الدراسة او بسبب مقتل الاب او الحرمان من الاخوة او الاقارب الذين قتلوا بسبب اعمال العنف وتركه بدون حماية وسند ولا معيل. [٢]

كما ادت عمليات النزوح الى ازدياد مسؤوليات النساء بتحملهن اعباء رعاية الاسرة واعالتها نتيجة لفقدان الزوج او لبقاء الازواج في مسقط الرأس وارسالهم لعائلاتهم الى اماكن آمنة ، كما قد يتعرضن للعنف الجنسي والاغتصاب فان هناك مؤشرات متزايدة على حدوث عمليات عنف جنسي وعلاقات جنسية غير شرعية تظهر بين النازحين .

(١) انظر خوسيه ريبرا واندرو هابر ، العراق والبحث عن حلول ، نشرة الهجرة القسرية ، عدد خاص بالعراق ، تصدر عن مركز دراسات اللاجئين ، جامعة اوكسفورد ، اب ، ٢٠٠٧ ، ص١ والتقرير الوطني لحال التنمية البشرية ، ٢٠٠٨ ، مصدر سابق ،ص ٨٦.

(٢) عبد الباري الحمداني ، اوضاع اطفال الاسر المهجرة الى الناصرية ورقة خلفية لتقرير التنمية البشرية ، عام ٢٠٠٨ ، ص٨٥.

٦. عدم قدرة النازحين على التكيف اجتماعيا ، مع ان النزوح داخليا ومع ان الفرد لا يزال يعيش في وطنه ، الا ان اقتلاع الافراد عنوة ونزوحهم بغير اراداتهم قد تؤدي الى عدم القدرة على التعايش مع الاخرين لا سيما وان المجتمع المضيف سيكون على علم بان النازحين هربوا وتركوا منازلهم ولم يستطيعوا الدفاع عن انفسهم مما قد يشعرهم بالخجل والدونية ويزيد الامر تعقيدا ما تركه النزوح من اثار على النازحين بما يتعلق بعلاقاتهم الاجتماعية الاسرية او علاقتهم بالمحيط الاجتماعي العام اذ شهدت حالات تفكك اسري واجتماعي كما ظهرت معاناة هؤلاء يوما بعد اخر جراء الضغط (نتيجة نزوحهم) على البنية التحتية والخدمات الصحية والتعليمية مما يجعلهم في نظر المجتمع المضيف افرادا غير مرغوب فيهم لانهم منافسون لهم على الموارد ومن ثم مسؤولون عن زيادة اسعار العقارات والغذاء والوقود وغيرها مما يشعرهم بالحرج ويقلل من قدرتهم على التكيف.

٧. ومن اخطر اثار النزوح الداخلي هو تمتين قبضة الجماعات المتطرفة وزيادة نفوذهم و سلطاتهم نتيجة لاجبارهم من يعاكس ارائهم التطرفية على النزوح من مناطقهم لذلك اصبحت المناطق التي كانت مختلطة متجانسة بشكل اكبر من ناحية ، ومن ناحية اخرى جعل العديد من المحافظات ومنها بغداد مغلقة طائفياً تظهر فيها التجمعات الطائفية ، وبدأ شبه اختفاء للاحياء والمدن المختلطة الامر الذي هدد ديمغرافية العديد من مدن العراق ومناطق بغداد ، ومما زاد الامر سوءاً اتباع سياسة التمييز ضد النازحين (حينها) في المناطق التي نزحوا اليها كما حصل في كردستان وبعض المحافظات الجنوبية مثل البصرة وغيرها حيث قامت بعض السلطات المحلية برفض تسجيل الاشخاص الذي يصلون اليها كنازحين، وبعض المحافظات الاخرى قيدت حركة النازحين كما فعلت حكومة اقليم كردستان التي اصدرت تعليمات تقيد حركتهم وسكنهم

في الاقليم (وكانهم غير عراقيين) بل ان معاملة غير عادلة قائمة على التمييز مورست ضدهم (في حينها) [1].

ان تداعيات النزوح سابقة الذكر واثاره والمشكلات التي تسبب بها كانت بمثابة عوامل ادت الى التأثير على قرار الفرد في التحول من النزوح الداخلي والتفكير في الهجرة خارج العراق لان معاناة ما قبل النزوح هي بعينها بعد النزوح .

المبحث الرابع: الترسيم الاجتماعي لعلاقة النزوح الداخلي بالهجرة الخارجية :

يتبين لنا من العرض السابق والاحصاءات الرسمية وغير الرسمية لاعداد النازحين فداحة الازمة التي حلت بالمجتمع العراقي بنزوح افراده حيث لم يشهد لها العراق مثيلا على مر تاريخه القديم والحديث ، ومن خلال الرجوع الى الصفحات التاريخية للنزوح الداخلي والتي من خلالها تم تناول مؤشرات مدى اختلاف شموليتها وبعدها المناطقي اولا ومدى حجمها وبعدها العددي ثانيا ومدة اختلاف مسبباتها ثالثا عن حركة النزوح خلال فترة الاحتلال ما بين عام ٢٠٠٣-٢٠١١.

فمن حيث انتشارها وسعتها وبعدها المناطقي ، لم يتعرض العراق لموجات تهجير ونزوح للسكان بهذه الشمولية وامتدادها على اغلب المحافظات كما شهده المجتمع العراقي في ظل الاحتلال او تحديدا منذ انفجار العنف الطائفي عام ٢٠٠٦ ، فقد كانت سابقا على نطاق محدود ويشمل مناطق بعينها دون اخرى ، فمرة كانت نزوحا من الشمال (كردستان) نتيجة التمرد تارة او العمليات العسكرية (الانفال) والانتفاضة عام ١٩٩١ تارة اخرى ومرة ثانية كانت من مدن الجنوب نتيجة انتفاضة اهل الجنوب ضد النظام السابق ومرة ثالثة كانت تشمل نزوحا من محافظة او منطقة ما دون سواها كما في كركوك (اثناء التعريب او الاهوار اثناء تجفيفها) اما النزوح الداخلي في ظل الاحتلال فقد شملت عمليات النزوح محافظات العراق كافة ، فلم تخلو منطقة ولا مدينة ولا محافظة الا ما ندر

(١) انظر : خوسيه ريبرا و اندرو هابر ، مصدر سابق ، ص١٠-١١ واشرف الخالدي وفيكتور تارنر ، مصدر سابق ، ص١٨ وعطا السيد فتوح ، مصدر سابق ، ص٢٨.

منها ، حيث شملت (١٥) محافظة عراقية مما يعني انها اوسع واشمل عمليات نزوح في المجتمع العراقي على مر تاريخه .

اما من حيث حجمها (بعددها العددي) فقد شمل النزوح اعدادا كبيرة كان من الصعوبة حصرها بدقة فالاحصاءات سابقة الذكر قد حصرت عدد العوائل النازحة لغاية (٢٠٠٨ حين توقف تسجيل النازحين) بما يزيد على (٢٤٦, ٢٦٤) الف عائلة اي نحو (١،٧٠٠،٠٠٠) نازح غالبيتهم لم يعودوا الى مناطقهم التي هجروا منها رغم مرور سنوات على نزوحهم في حين ان اغلب عمليات النزوح السابقة كانت قصيرة من حيث المدة الزمنية تنتهي بمجرد انتهاء السبب الذي من اجله حصلت ، فبعد عمليات الانفال وانتفاضة الجنوب والتمرد في شمال العراق وانتهاء الحرب العراقية الايرانية او حين توقف العمليات العسكرية في منطقة ما لأي سبب كان يعود النازحين الى مناطقهم ومدنهم .

اما من حيث المسببات فكان اجبار الافراد على التهجير او النزوح في ظل النظام السابق لاسباب تتعلق بفشل الحكومات في سياستها الداخلية والخارجية كالحرب ضد ما كان يسمى بالتمرد في شمال العراق في السبعينات او ما تسببت به الحرب في الثمانينات من نزوح من كان بتماس مع جبهات القتال في المدن والقرى ومحاولة تعريب كركوك وتحويلها الى غالبية عربية او بسبب تجفيف الاهوار والعمليات العسكرية لحملات الانفال وانتفاضة الشمال والجنوب بعد غزو الكويت وتحريرها ، فقد كان من يقوم بتهجير السكان بصورة مباشرة او غير مباشرة واجبارهم على النزوح صراع واضح المعالم وواضح الاطراف فالمشاهد الهجروية كانت السلطة طرفها الاول والاخرون بغض النظر عن تنوعهم هم الطرف الثاني ولاوجود لطرف ثالث او رابع وكل شيء جرى علانية وفي وضح النهار على الرغم مما بذلته السلطة من محاولات يائسة لخلط الاوراق السياسية وتشويش الرؤية .

الا ان ما حدث من عمليات تهجير ونزوح بعد عام ٢٠٠٣ ، تعد ظاهرة خطيرة لان القائمين بعمليات التهجير اطراف جديدة تنتمي الى الشعب وهذه التسمية مجازية لاغراض تقريب المشهد فقد كان المسؤول عنها (اشخاص ، عصابات اجرامية منظمة ، جماعات ارهابية ، ميليشات مسلحة ، جماعة طائفية ، جماعات متطرفة ....الخ) ، لذا فالاصح هي جماعات مسيسة (متزمتة ، طائفية ، دينية) تحظى بدعم مادي ومعنوي من جهات

اجنبية لها مصالحها وحساباتها وجدول اعمالها المستقل استطاعت هذه الجماعات في ظل غياب القانون والانفلات الامني ان تستغل واقع الجهل لدى بعض الافراد لتغذي عقولهم وتاجج عواطفهم بروح الطائفية او القومية وهو الامر الذي نقل صراع التهجير والنزوح من طرفيه التقليديين (السلطة والشعب) الى صراع شعبي (كما صوره البعض) كانت الضحية فيه الشرائح العظمى من ابناء المجتمع العراقي التي لا تربطها صلة وصل باي نوع من الطائفية والفكر الطائفي، ونتيجة للاسباب التي سبق ذكرها (عنف طائفي ، عمليات عسكرية ،عنف عام ، سيطرة مليشيات ، جماعات متطرفة .... الخ) نزحت اعداد كبيرة من السكان الى مدن مختلفة كانوا يتصورون انها اكثر امنا من مناطقهم الاصلية الا انه وبعد وقت قصير انقسم النازحون الى ثلاث فئات [1] بشأن رغبة النازحين من عدمها في الاستقرار في منطقة النزوح اليها :

الفئة الاولى : استقرت بصورة دائمة في منطقة النزوح وهي الفئة الغالبة (اما لعدم رغبتها بالعودة لسوء الوضع الامني او لعدم قدرتها المادية على الرجوع الى مناطقها او مغادرتها الى بلدان اخرى (الهجرة الخارجية).

الفئة الثانية : نزحت الا انها كانت متخذة بعدم البقاء بل كانت منطقة النزوح بمثابة محطة مؤقتة قبل مغادرتها العراق لذلك غالبا ما تختار هذه الفئة بعض المناطق الامنة او القريبة من الحدود (كاقليم كردستان) ليسهل عليها المغادرة وتمهيداً لإكمال الاعمال اجراءاتها وترتيب اوراقها (معاملات السفر) فهذه الفئة كانت لديها النية المسبقة بعدم الاستقرار والهجرة خارج العراق فور نزوحهم او بعدها بفترة قصيرة .

الفئة الثالثة : نزحت واستقرت مؤقتا في منطقة النزوح بانتظار تحسن الوضع الامني للعودة الى مدنهم .

ولقد ترك النزوح اثاره الخطيرة على النازحين (والتي سبق ذكرها) والتي كان البعض منها من الممكن احتماله وتجاهل تأثيراته اما لان النازحين وغيرهم ممن لم ينزحوا قد تعودوا عليه نتيجة لظروف الحصار الاقتصادي الذي ادى الى نقصه وانعدامه احيانا او ممكن

(١) استدلت الباحثة واستنتجت تلك الفئات من نتائج المسح الوطني الاول للنازحين عام ٢٠٠٩ بشأن مدى رغبة النازحين بالعودة الى مناطقهم.

تلاقيه ولو جزئيا بالاستعانة بالمساعدات الانسانية للمنظمات الحكومية او الدولية او منظمات المجتمع المدني كنقص الخدمات وعدم توفرها وعدم توفر الرعاية الصحية وارتفاع بدلات ايجار السكن او عدم توفر السكن اساسا نتيجة لزخم عميلة النزوح والاستغلال السماسرة (الدلالين) واصحاب العقارات الفرصة برفع الايجارات والتسرب الدراسي لابنائهم وازدياد نسبة البطالة بين النازحين وعدم قدرتهم على استغلال مدخراتهم ، واستثمارها في مناطقهم الجديدة لاختلاف الظروف واسلوب التعامل التجاري بين المدن العراقية او تخوفا من ضياع مدخراتهم لسوء الوضع الامني او نتيجة لخسارة المواطنين من النازحين لوظائفهم .

في حين ان هنالك اثاراً من الصعب على النازحين تجاهلها او تلافيها اذا لم نقل من المستحيل التخفيف من انعكاساتها ومنها عدم قدرة النازح على التكيف مع الوضع الجديد الذي ال اليه النازحين في مناطقهم الجديدة مع ان النزوح حصل من محافظة الى اخرى ومن منطقة الى سواها داخل العراق الا ان ما يتسم به المجتمع العراقي من تنوع في جميع النواحي فهناك الاختلاف في اللغة واللهجات (فهناك اللغة الكردية والعربية والسريانية والاشورية الخ...) واللهجات (لهجات الوسط ، الجنوب ، الريف ، الاهوار) فضلا عن ان بعض اللهجات لبعض المدن يصعب فهمها من قبل سكان المدن الاخرى (كاللهجة الموصلية)، والتنوع المذهبي والطائفي (سنة ، شيعة) والقومي (عرب ، اكراد ، تركمان ، يزيدية) ويصل التنوع حتى الى الطبيعة الطبوغرافية للبلد فهنالك المناطق السهلية والجبلية والصحراوية والاهوار والتي ان تعود الفرد على السكن في احداها يصعب عليه العيش في الاخرى ، فضلا عن اختلاف المدن العراقية في طبيعة تقبلها وتفاعلها مع الغرباء (حتى لو كانوا من نفس البلد) فهناك مدن منفتحة في علاقاتها مع الاخرين (كالعاصمة بغداد) في حين ان هناك مدن مغلقة دينيا يصعب العيش فيها من قبل البعض كمدن كربلاء والنجف وهناك مدن مغلقة على افرادها نوعا ما يجد غير اهلها صعوبة الاندماج فيها يؤدي ذلك الى صعوبة التكييف والاندماج الاجتماعي للنازحين مع منطقة الوصول بسهولة والى مواجهتهم لصعوبات جمة في امكانية تقبلهم للآخرين او تقبل الاخرين لهم ، لاسيما مع سياسة التمييز في التعامل ما بين النازحين والسكان

الاصليين التي انتهجتها بعض السلطات المحلية ضد المهجرين مما يؤدي الى الشعور بالغربة وهم داخل المجتمع العراقي .

كما ان العنف بشكل عام والعنف الطائفي بشكل خاص الذي لف المجتمع العراقي قاد الى انفلات المناطق والمدن طائفياً وصل الى درجة عزل المناطق بعضها عن البعض الاخر في نفس المدينة بحواجز وجدران كونكريتية لدرجة ان بعض المناطق اصدرت باجات لدخول ساكنيها ومنع الغرباء من دخولها كما تغيرت ملامح المناطق السكنية فنجدها مناطق معزولة وشوارع مهجورة وبنايات مغلقة ، كما ان انغلاق المدن ادى الى عزل بعضها عن البعض وصل الى صعوبة بل خطورة الانتقال بينها حيث تعين لفترة طويلة على متعهدي نقل الركاب والشحن ان يغيروا الشاحنات والسائقين لمواصلة نقل البضائع والافراد بين مدن العراق.

فعمليات النزوح من جهة والعنف من جهة اخرى قاد الى احداث تغييرات ديغرافية في المدن والمناطق العراقية اولا والى تمسك الافراد بنوازع طائفية وبولاءات ضعيفة لمذهب او طائفة او قومية ثانياً ، مما ادى الى خلق حالة من عدم الانتماء والولاء للوطن ، فقد كان النزوح القسري هو التعبير السلوكي عن عدم قدرة الدولة على حماية وحدة الهوية الوطنية مما ادى الى تشظيها وتحولها الى ولاءات ضعيفة مما ادى بالبعض من النازحين على التحامل والحنق على البلد ومن فيه والرغبة في الهجرة منه الى الخارج .

كما ان استمرار العنف الطائفي رغم الخسارة نوعا ما واستمرار العنف العام واستهدافه للافراد والجماعات وتهديد حياتهم (بالسيارة المفخخة ، العبوات الناسفة ، اطلاق نار عشوائي، تصفيات فردية على الهوية ، الخ ...) قد اوحى اذا لم تقل اكد للنازحين ان من الممكن ان يطالهم اينما حلوا سواء في اماكنهم الاصلية او في امكان نزوحهم وان النزوح الداخلي ليس حلاً للتخلص من العنف والانفلات الامني او عدم التكيف او غيرها من الاثار ، لذا فقد يختار بعض الافراد اذا لم نقل عدد كثير منهم من افراد الفئة الثانية والثالثة لاسيما من تسمح لهم حالتهم المادية والاغنياء ، اما مباشرة بعد نزوحهم او بعد فترة قد تطول او تقصر التفكير او اتخاذ القرار بالهجرة الخارجية الى احد دول الجوار او الدول التي تسمح بدخول العراقيين اليها للبقاء فيها او تمهيداً للتوطين في دولة ثالثة . وقد

اشارت وزارة الخارجية العراقية في دراسة اجرتها الى ان نسبة الهجرة الخارجية من البلاد وصلت عام ٢٠٠٦ الى ٧٠% قياساً بالاعوام التي سبقتها وهو العام الذي من الممكن ان تسمية عام التهجير والنزوح الداخلي بعد انفجار العنف الطائفي فزيادة الهجرة الخارجية جاءت بعد ازدياد معدلات النزوح الداخلي .

اذا المعطيات السابقة تدلل على وجود علاقة بغض النظر عن قوتها بين النزوح الداخلي بالهجرة الخارجية (انظر الشكل رقم ١) فكما ان هناك علاقة طردية (كما تبين لنا من الاستعراض السابق للتطور التاريخي للنزوح الداخلي) بين النزوح وبين الظروف والازمات السياسية الداخلية والخارجية في العراق ، فكلما ساءت الاوضاع السياسية والازمات الداخلية زادت نسبة النزوح الداخلي وهذا ينطبق بالتالي على الهجرة الخارجية فكلما ازدادت الازمات والعنف الخ ... كلما ازداد النزوح الداخلي وازدادت معدلات الهجرة الخارجية فالنزوح الداخلي يعد نتيجة للظروف التي حلت بالعراق الا انه بنفس الوقت يعد احد اسباب الهجرة الخارجية اذا لم تقل اهمها وبلا شك تضاف الى مجموعة من الاسباب العنف التحولات السياسية المفاجئة والاسباب الاجتماعية والاقتصادية والامنية .

فالنزوح الداخلي يعد اذا نتيجة وسبباً بنفس الوقت . فاذن هناك علاقة طردية بين النزوح الداخلي والهجرة الخارجية فكلما ازدادت معدلات النزوح الداخلي قابلها زيادة في معدلات الهجرة الخارجية. وبالنتيجة العامة ان هناك علاقة جدلية بين النزوح داخليا والهجرة الخارجية وقد انتهت الباحثة وفقاً للتحليل السابق الى مخطط اجتماعي تمثل بالشكل (١) يؤصل لموضوع الترسيمة الاجتماعية لمدى تأثير النزوح الداخلي على الهجرة الخارجية حيث يوضح الالية التي تحول بها النزوح الداخلي (الذي هو ليس اختياري ولا يحدث نتيجة النازح قراراً مدروساً بالنزوح بل هو اجباري يجبر النازح على ترك منطقته) الى هجرة خارجية وهو قرار يتخذه النازح الداخلي بعد تفكير عميق في وضعه الاجتماعي والاقتصادي والامني بعد النزوح ويقوم بالتخطيط له واختياره وفقاً لارادته الهجرة خارج العراق .

شكل رقم (١)

يوضح علاقة الهجرة الخارجية بالنزوح الداخلي

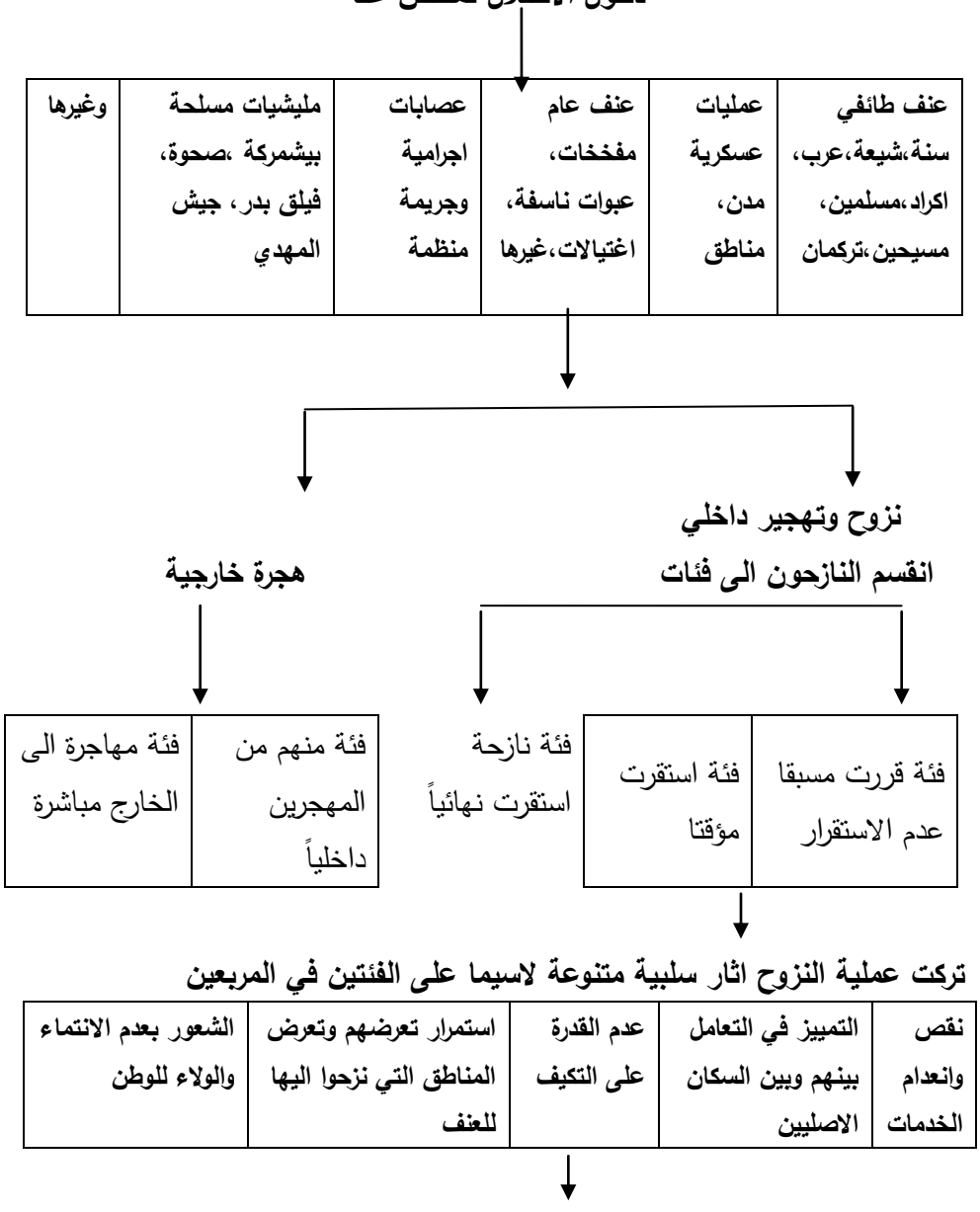

استنتاجات البحث

من خلال التحليل المنطقي توصلت الدراسة لجملة من الاستنتاجات

١. من حيث البعد العددي (حجم النزوح الداخلي) فقد تبين ارتفاع معدلاته بشكل لم يسبق لها مثيل في تاريخ العراق ليشمل كما تبينت الاحصائيات اعداداً كبيرة من المجتمع العراقي .

٢. من حيث شموليتها فقد توسع نطاقها المكاني بعد ان كان النزوح الداخلي مقتصراً ويتمركز في محافظات معينة كشمال العراق (اقليم كردستان) احياناً او جنوبه (المحافظات الجنوبية) احياناً اخرى تناقمت جغرافيتها في ظل الاحتلال ليشمل اغلب محافظات العراق.

٣. تبين وجود اختلاف في مسببات النزوح الداخلي فبعد ان كانت قبل الاحتلال اسباباً اقتصادية وطبيعية (كوارث وفيضانات) وتتعلق بعلاقة الدولة بالشعب اصبحت اسباباً سياسية واجتماعية امنية لعب الاحتلال دوراً بارزاً فيها من خلال اشاعة العنف وثقافة التطرف بين افراد المجتمع العراقي فاصبح من يتسبب بالنزوح اطرافاً (مذهبية ، طائفية ، قومية) تعد المكونات الرئيسية للمجتمع العراقي .

٤. ان تداعيات النزوح ومشكلات النازحين (نقص الخدمات الصحية والتعليمية والسكن والغذاء ... الخ ، عدم قدرتهم على التكيف مع المجتمع المضيف ، تعرضهم للعنف العام والخاص، سيطرة الجماعات الطائفية المسلحة على المدن ، معاملة النازحين بشكل عنصري والتمييز بينهم وبين سكان المدن المضيفة وغيرها ، كانت بمثابة عوامل دفعتهم لاتخاذ قرار الهجرة خارج العراق وتنفيذه .

٥. وجود علاقة جدلية بين النزوح الداخلي والهجرة الخارجية اذ تبين وجود علاقة طردية بينهما فكلما ازدادت معدلات النزوح الداخلي قابلها زيادة في معدلات الهجرة الخارجية.

التوصيات

١. وضع وتنفيذ اطار سياسي وطني للنزوح من شانه مواجهة تجليات النزوح المتعددة .

٢. تفعيل التنسيق بين الجهات الحكومية الفاعلة كوزارة الصحة والهجرة والمهجرين والتربية والتعليم العالي ووزارة التموين والجهات الحكومية الاخرى للعمل على خدمة النازحين في اماكن سكناهم الحالية والتعجيل بعودتهم الى مناطقهم الاصلية .

٣. وضع استراتيجية وطنية لحماية النازحين داخليا تستند على نهج قائم على حقوق الانسان والمواثيق الدولية والانسانية .

٤. الاهتمام بالجانب النفسي والتعليمي للنازحين وتوفير بيئة تعليمية لهم لاستقطابهم من جهة وتعزيز روح الانتماء لبلدهم العراق من جهة ثانية .

٥. انشاء مكاتب للاستشارات الاسرية تهتم بشؤون الاسر النازحة اجتماعيا لمحاولة حل المشكلات الاجتماعية التي يواجهونها والعمل على ادماجهم في المجتمع المضيف ولزيادة قدرتهم على التكيف والاندماج الاجتماعي لاسيما ابناء الاسر النازحة ولتعزيز الحوار والتفاعل بين النازحين والمضيفين .

٦. تضافر الجهود الرسمية والشعبية للعمل على وقف العوامل المشجعة على النزوح الداخلي او الهجرة الخارجية .

٧. تحسين كفاءة عمل منتسبي وزارة الدفاع (الجيش) ووزارة الداخلية (الشرطة واجهزتها الامنية) للضرب بيد من حديد على المحرضين على التطرف والعنف الطائفي ومنفذيه للوقاية مستقبلا من موجات النزوح وازدياد معدلاته .

Internal Displacement and its Effect in foreign migration in Iraq : an analytical study in the period of the us occupation of Iraq

Lect.Dr. imaan abdulwahaab muusa

Abstract

The current study is considered one of the theoretical analytical studies adopting analytical approach so as to come up with conclusion regarding the effectiveness of the internal displacement in the period of the US occupation of Iraq on the increased rates of the foreign migration. The current study aimed at reviewing the increased range of the increased internal displacement as far as its range ,expanding system, the influential factors on the individual's decision in transforming from internal displacement to foreign displacement, and the way the internal displaced is changed to be a foreigner immigrant are concerned. The present study concludes that there is a high rate of internal displacement and its expansion; after being limited to some particular areas as Kurdistan Region (in the north) and some governorates (in the south), the internal displacement covers other parts of Iraq in the period of the US occupation of Iraq due to the explosion of sectarian and sectarian violence. Another conclusion that comes to the forefront is the implications of the displacement and the displaced problems including lack of health and educational services, inability to adaptation , being subjected to violence, the control of the armed sectarian groups on most parts of Iraq, being treated with racism, and discrimination between the displaced and the inhabitants of the host cities. All are but influential factors which lead the internal displaced to take a decision on foreign migration. Besides, the relationship between the internal displacement and the foreign migration is dialectical; once there is an increase in the range of the internal displacement, the range of the foreign migration increases.